برنامج الأغذية العالمي
WFP
wfp.org/ar

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 13-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

التوزيع: عام
التاريخ: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2017/7-A/4
المسائل التشغيلية

للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2018-2022)

مدة المشروع	1 يناير/كانون الثاني 2018 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	015 418 241 دولاراً أمريكيا
رمز مؤشر المساواة بين الجنسين*	2أ

* http://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/gm-overview-ar.pdf.

موجز تنفيذي

لم يطرأ على سياق دولة فلسطين في السنتين الفائتتين تغيير يذكر، حيث لا تزال التحديات الرئيسية تنجم عن القيود على التجارة وإمكانية الوصول، والركود الاقتصادي، والبطالة المرتفعة، وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والتي تتفاقم جراء القلاقل المدنية والنزاع الممتد. ولقد عملت المساعدة الإنسانية على حماية الأمن الغذائي وهي تمثل عنصراً رئيسياً في الاستجابات الدولية والتي تقودها الحكومة للتغلب على التحديات المتعددة التي تواجهها دولة فلسطين عن طريق دعم شبكة الأمان الاجتماعي. وأثّرت النزاعات المسلحة المتكررة في قطاع غزة على اقتصاده، بينما أدت القيود على التجارة وإمكانية الوصول إلى الحيلولة دون إعادة الإعمار، وإلى تضخيم آثار الصدمات. كما يتأثر الوضع في قطاع غزة أيضاً بالانقسام السياسي الداخلي.

وتبيَّن من آخر مسح وطني للظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي أن 22.5 في المائة من سكان فلسطين – 1.3 مليون نسمة – يعانون من انعدام الأمن الغذائي، 13 في المائة منهم في الضفة الغربية، و39 في المائة في قطاع غزة. ويصنَّف السكان الضعفاء إلى لاجئين وغير لاجئين. وقد أنيطت بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مهمة تلبية احتياجات اللاجئين، بينما تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية دعم السكان غير اللاجئين. وتدعم الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، السلطة الفلسطينية في تقديم المساعدة إلى الشرائح الضعيفة من السكان غير اللاجئين.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد مهند هادي
المدير الإقليمي
الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى
بريد إلكتروني: muhannad.hadi@wfp.org

السيدة D. Owen
المديرة القطرية
بريد إلكتروني: daniela.owen@wfp.org

وتركز الخطة الاستراتيجية القطرية على حصيلتين استراتيجيتين:

- الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسُّن التنوع الغذائي للسكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد – ولا سيما في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية – بحلول عام 2022.
- الحصيلة الاستراتيجية 2: تمتع مؤسسات دولة فلسطين بقدرات ونظم محسنة لتحديد السكان الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم بحلول عام 2022.

وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، سيقدِّم **البرنامج** المساعدة الغذائية غير المشروطة إلى الأسر الفقيرة المستهدفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد في قطاع غزة وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. واستكمالاً لتقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة، سيجري توفير معلومات عن التغذية تستهدف الرجال والنساء والأولاد والبنات لزيادة وعيهم بالتغذية. واستناداً إلى التوصية المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين لعام 2017، سيتحول **البرنامج** تدريجياً من تقديم المساعدة العينية إلى تقديم تحويلات قائمة على النقد باستخدام القسائم الإلكترونية والنقود.

وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 2: واستناداً إلى توصية الاستعراض الاستراتيجي الوطني لعام 2017 بشأن المؤسسات الوطنية وتعزيز القدرات، سيُنفِّذ **البرنامج** نشاطين رئيسيين في مجال تنمية القدرات:

- *تقديم الدعم التقني للمؤسسات الوطنية*. استُحدثت بوابة إلكترونية وطنية لتدخلات المساعدة الاجتماعية في عام 2017 لتمكين أصحاب المصلحة المعنيين بالحماية الاجتماعية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من تبادل المعلومات والبيانات عن المستفيدين لتجنب الازدواجية وتعزيز كفاءة برامج الحماية الاجتماعية. ويتفق ذلك مع تشديد التوصية على ضرورة تعزيز فعالية الاستهداف وتجنب الازدواجية في تقديم المساعدة. وسوف يعمل **البرنامج** مع وزارة التنمية الاجتماعية بتوفير الدعم التقني لتنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية وإصلاح برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية بهدف تحسين قدرة المؤسسات الوطنية.
- *تعزيز منصة التحويلات القائمة على النقد من أجل تقديم مساعدة متعددة القطاعات*. سيعمل **البرنامج** على تطوير منصة التحويلات القائمة على النقد من أجل تقديم المساعدة المتعددة القطاعات والدعم الحكومي. ومع توسيع نطاق طرائق التحويلات القائمة على النقد – النقود وقسائم القيمة – يلزم تعزيز هذه المنصة لضمان مرونتها في تقديم المساعدة المتعددة القطاعات وتعظيم استخدامها من جانب الحكومة لتقديم التحويلات الاجتماعية في إطار برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

وتشهد دولة فلسطين تراجعاً في تمويل العمليات الإنسانية. فخلال الفترة من 2009 إلى 2015، غطى التمويل المخصص لخطة الاستجابة الإنسانية، وهي نداء إنساني سنوي مشترك بين الوكالات، ما متوسطه 63 في المائة فقط من المتطلبات السنوية. وفي عام 2016 انخفض معدل التغطية إلى أقل من 50 في المائة، وهو ما يعني هبوطاً في التمويل بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2015. وأثر ذلك تأثيراً سلبيا، وإن كان محدوداً نسبيا، على مستويات التمويل في **البرنامج** التي انخفضت بما نسبته 13 في المائة فيما بين عامي 2015 و2016. وتشمل العوامل التي تفسِّر ذلك تخفيض ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى الجهات الشريكة الحكومية، وتحويل أولويات الموارد نحو أزمات إقليمية أخرى، وازدياد تفتت الموارد بسبب تنامي المنافسة في مجتمع العمل الإنساني الآخذ في الاتساع. ومع ذلك، ظل **البرنامج** قادراً على المنافسة، معتمداً على قاعدة كبيرة من الجهات المانحة القائمة منذ عهد بعيد، ومحتلاً مكانة بارزة بين أكبر الجهات المتلقية لأموال العمل الإنساني. بيد أن الجهات المانحة المتوسطة والصغيرة اتجهت نحو تقليص الدعم المقدم منها، مما جعل **البرنامج** يعتمد على جهة مانحة واحدة في معظم تمويله المطلوب على الرغم من وجود قاعدة تضم 12 جهة مانحة.

ويؤثر انخفاض الدعم المقدَّم من الجهات المانحة الهامة إلى الأنشطة الإنسانية والإنمائية في دولة فلسطين واقتران ذلك بالقيود المتصلة بالاستهداف الجغرافي واختيار الشركاء المتعاونين وطرائق التحويلات، على تنفيذ استراتيجية **البرنامج**، وسيلزم رصده باستمرار. وسيقتضي الأمر أن تؤخذ في الاعتبار مسألة الاعتماد على جهة مانحة كبيرة واحدة.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية لدولة فلسطين (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 015 418 241 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري

1-1 السياق القطري

1- لم يطرأ تغيُّر كبير على سياق دولة فلسطين خلال السنتين الفائتتين، وظلت التحديات الرئيسية تنبع من النزاع الممتد، والركود الاقتصادي، والبطالة المرتفعة، وعدم المساواة بين الجنسين، والمعدلات العالية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد حالت المساعدة الإنسانية دون حدوث تدهور في الأمن الغذائي، وهي تمثل عنصراً رئيسياً في الاستجابات الدولية والاستجابات التي تقودها الحكومة. وتشكِّل القيود على التجارة وعلى إمكانية الوصول إلى الموارد، ولا سيما في قطاع غزة، واقتران ذلك بأثر القلاقل المدنية والنزاع، واستمرار القيود على التجارة وإمكانية الوصول، تحديات للإنعاش المستدام والنمو الاقتصادي. وتبيَّن من آخر مسح وطني للظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي أن 22.5 في المائة من سكان فلسطين – 1.3 مليون نسمة – يعانون من انعدام الأمن الغذائي، 13 في المائة منهم في الضفة الغربية و39 في المائة في قطاع غزة. ويصنَّف السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ضعفاء أو غير ضعفاء، مع وجود لاجئين وغير لاجئين في كل فئة من هاتين الفئتين. وقد أنيطت بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مهمة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، بينما تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية دعم السكان غير اللاجئين. وتدعم الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما فيها **البرنامج**، السلطة الفلسطينية في تقديم المساعدة إلى الشرائح الضعيفة من السكان غير اللاجئين.

2- ويندرج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الشريحة الدنيا للدخل المتوسط، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 484 4 دولاراً أمريكيا.[1] وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2000 إلى 2015 متقلباً وغير متوازن هيكلياً لصالح قطاعات غير مُعرَّضة للمنافسة الأجنبية. ونما مجموع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 3 في المائة في عام 2015، لكن الزراعة – وهي القطاع الرئيسي المعرَّض للمنافسة الأجنبية وأحد المحركات الرئيسية للنمو الشامل – انكمشت بنسبة بلغت 25 في المائة فيما بين عامي 2014 و2015. وتقلص أيضاً قطاع الصناعة التحويلية، خاصة التعدين واستغلال المحاجر – وهو قطاع آخر معرض للمنافسة الأجنبية – بنسبة 6 في المائة. ونمت الأنشطة الأخرى المعرَّضة للمنافسة الأجنبية بمعدلات بلغت: 4 في المائة في قطاع التشييد؛ و7 في المائة في تجارة الجملة والتجزئة؛ و21 في المائة في النقل والتخزين؛ و5 في المائة في الأنشطة المالية والتأمينية؛ و1 في المائة في الخدمات؛ و1 في المائة في المعلومات والاتصالات؛ و2 في المائة في الإدارة العامة والدفاع. وسُجلت أيضاً زيادة نسبتها 5 في المائة في عدد الأسر التي يعمل أحد أعضائها.

3- وباتت الضفة الغربية والقدس الشرقية تشكلان إلى حد بعيد جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسرائيلي. وتشير التقديرات إلى أن 58 في المائة من واردات دولة فلسطين تأتي إليها من إسرائيل، بينما بلغت صادراتها إلى إسرائيل 84 في المائة في عام 2015. وترتبط تكاليف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتباطاً مباشراً بإسرائيل التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 927 30 دولاراً أمريكيا. ولا يزال النشاط الاقتصادي معتمداً اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي، حيث أدى الفصل السياسي والاقتصادي والجغرافي إلى تآكل الأسواق وفرص العمل. وفي الضفة الغربية، لا يزال 60 في المائة من الأراضي، بما في ذلك 63 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية، خاضعاً للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وصاحب ذلك فرض قيود كبيرة على التنقل، مما يسفر عن ضيق سُبل الوصول إلى الخدمات العامة والأراضي المنتجة. وفي قطاع غزة، لا يزال السكان الذين يزداد عددهم بسرعة معرضين للضعف بسبب الحصار البري والجوي والبحري الذي يُقيِّد دخول السلع ويؤثر على الصادرات. وأفضى ذلك إلى تباطؤ تدريجي في جميع القطاعات الإنتاجية الرئيسية وزيادات حادة في معدلات البطالة وأسعار الأغذية. ونتيجة لذلك، لا يزال الاقتصاد معتمداً بشدة على قطاعه العام الذي يعتمد بدوره على الدعم الخارجي للميزانية.

4- ويندرج اقتصادا الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الشريحة الدنيا للدخل المتوسط، ويواصلان إحراز تقدم في جميع مؤشرات دليل التنمية البشرية. ففيما بين عامي 2005 و2015، ارتفعت قيمة مؤشرها للتنمية البشرية بنسبة بلغت 4.4 في المائة من 0.655 إلى 0.684 لتدخل بذلك فئة التنمية البشرية "المتوسطة" وتحتل المرتبة الرابعة عشرة بعد المائة من بين 188 من البلدان

[1] World Bank Country and Lending Groups country classifications. Retrieved from: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.

والمناطق.[2] وازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمقدار خمس سنوات، ومتوسط عدد سنوات الدراسة بمقدار 1.3 سنوات، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة بمقدار ثلاث سنوات. وازداد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 81 في المائة فيما بين عامي 1990 و2015. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين الذي يُسفر أساساً عن حالات حرمان وتمييز ضد النساء والبنات، عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يبلغ معدل مشاركة المرأة 19 في المائة، وهي نسبة أقل كثيراً من معدل مشاركة الرجال الذي يبلغ 72 في المائة. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، شغلت النساء 3 من بين 22 منصباً على المستوى الوزاري في مجلس الوزراء الحالي، وتشغل امرأة واحدة منصب محافظ من بين 16 محافظا. وفي عام 2013، مثلت النساء 41 في المائة من العاملين في القطاع العام، ولكنها لم تكن تحتل سوى 4 في المائة من وكلاء الوزارة المساعدين في وزارات السلطة الفلسطينية.[3]

2-1 التقدم نحو هدف التنمية المستدامة 2

5- سلط الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2017 في دولة فلسطين الضوء على التقدم الذي تحقق خلال السنتين الأخيرتين، ولكنه أشار إلى استمرار تحديات القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها.

التقدم نحو غايات هدف التنمية المستدامة 2

6- *الحصول على الغذاء*. لا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة بسبب ضيق الامكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء نتيجة للقيود المفروضة على التنقل والتجارة والاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، وتآكل البنية الأساسية الزراعية، ومصادرة الأراضي، وتقييد سُبل الوصول إلى الأراضي والمياه، وشبكة الأمان الحكومية التي تتحمل أعباءً تفوق طاقتها. وتبين أن أكثر من أسرة من بين كل خمس أسر كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي في عام 2016، حيث يعاني 22 في المائة من مجموع السكان – أي 1.3 مليون نسمة – من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المعتدل. وتساهم جوانب عدم المساواة بين الجنسين بدور هام في تحديد الأمن الغذائي والحالة التغذوية للأفراد؛ فالنساء، على وجه الخصوص، يتأثرن بانعدام الأمن الغذائي والفقر. ويزيد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي ترأسها نساء بمقدار 15 نقطة مئوية عن الأسر التي يرأسها رجال، حيث تبلغ النسبة 36 في المائة مقابل 21 في المائة. ومن المرجح أن انخفاض الأجور والعمل المنزلي يعيق التمكين الاقتصادي للمرأة. ويبلغ متوسط الدخل الشهري للأسر التي ترأسها نساء وتعاني من انعدام الأمن الغذائي 366 1 شاقلاً إسرائيلياً جديدا – ما يعادل 463 دولاراً أمريكيا – أي أقل كثيراً من خط الفقر "المدقع" البالغ 888 1 شاقلاً إسرائيلياً جديدا، أي 509 دولارات أمريكية للأسرة في الشهر. ويبلغ متوسط الدخل الشهري للأسر التي يرأسها رجال وتعاني من انعدام الأمن الغذائي 107 2 شواقل إسرائيلية جديدة (586 دولاراً أمريكيا) مقابل 170 3 شاقلاً إسرائيلياً جديدا (882 دولاراً أمريكيا) للأسر التي تتمتع بالأمن الغذائي. ومعدل الفقر الفردي، البالغ 29 في المائة لأعضاء الأسر التي ترأسها النساء، يزيد على المعدل المقابل في الأسر التي يرأسها رجال وهو 25 في المائة. وبين عامي 2011 و2016، ازداد معدل البطالة بين الأسر التي ترأسها نساء بمقدار 16 نقطة مئوية، من 28 إلى 44 في المائة، بينما ازداد معدل البطالة بين الأسر التي يرأسها رجال بمقدار 3 نقاط مئوية، من 19 إلى 22 في المائة. وبلغ معدل مشاركة النساء في العمل 19 في المائة فقط في عام 2016 مقابل 71 في المائة للرجال. وازداد معدل البطالة زيادة كبيرة خلال الفصل الثاني من عام 2017 في قطاع غزة، فبلغ 44 في المائة، وهو ما يعتبر أحد أعلى المعدلات في المنطقة والأعلى منذ الفصل الثاني من عام 2014.

7- *ألا يعاني أحد من سوء التغذية*. وفقاً للاستقصاءات الوطنية الأخيرة،[4] يواجه الفلسطينيون عبئاً مزدوجاً لسوء التغذية: ارتفاع مستوى نقص المغذيات الدقيقة إلى جانب زيادة انتشار فَرْط الوزن والسِّمنة. ويعاني ما يقرب من 50 في المائة من الأشخاص الذين أُجري تقييم لهم من مستويات شديدة الانخفاض في المعادن الأساسية والفيتامينات. وتبيَّن وجود حالات نقص شديد في الحديد لدى 20 في المائة من المرضعات في الضفة الغربية ولدى 28 في المائة من المرضعات في قطاع غزة. وبلغ متوسط انتشار فقر الدم الخفيف لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً ما يتراوح بين 20 و24 في المائة، وبلغ

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المؤشرات الدولية للتنمية البشرية. بيانات مستمدة من: http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/Palestine.

[3] التحليل القطري المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري، 2016.

معدل فقر الدم المعتدل 8 في المائة؛ وكشفت الدراسات عن نتائج مماثلة لدى الحوامل والمرضعات. ووفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، يعتبر فقر الدم مشكلة معتدلة من مشكلات الصحة العامة. كما يعتبر فرط الوزن والسمنة لدى الحوامل والمرضعات مشكلتين معتدلتين من مشكلات الصحة العامة، حيث أن 31 في المائة من الحوامل مصابات بفرط الوزن، و26 في المائة يعانين من السمنة، وذلك على أساس وزن الجسم والطول قبل الأسبوع السابع عشر من الحمل. أما لدى المرضعات، فإن 37 في المائة منهن يعانين من فرط الوزن و23 في المائة من السمنة.

8- ولا يمثل الهزال والتقزم ونقص الوزن مشاكل صحة عامة خطيرة. وفي المتوسط، يعاني 7.4 في المائة من الأطفال دون الخامسة من تقزم معتدل أو شديد – 7.7 في المائة في الضفة الغربية مقابل 7.1 في المائية في قطاع غزة. ويزيد معدل التقزم بين الأولاد حيث يبلغ 8.1 في المائة مقارنة بالبنات حيث معدل إصابتهن بالتقزم 6.6 في المائة. ويعاني 1.4 في المائة من الأطفال دون الخامسة من نقص الوزن المعتدل أو الشديد: 1.5 في المائة في الضفة الغربية مقابل 1.3 في المائة في قطاع غزة؛ و1.6 في المائة بين الأولاد مقابل 1.1 في المائة بين البنات. وتبلغ معدلات انتشار الهزال – المعتدل والشديد – 1.2 في المائة بين الأطفال دون الخامسة: 1.7 في المائة في الضفة الغربية مقابل 0.7 في المائة في قطاع غزة. ويبلغ معدل فرط الوزن 8. 9.8 في المائة في الضفة الغربية و6.5 في المائة في قطاع غزة.

9- *إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة*. تمثل الزراعة جانباً ضئيلاً من اقتصاد فلسطين، إذ تبلغ 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشهد قطاع الزراعة منذ عام 2006 انخفاضاً كبيراً في أعداد العمال الزراعيين من النساء والرجال بسبب القيود المفروضة على تنمية القطاع وبسبب انخفاض إنتاجيته. وفي عام 2006، شكلت القوة العاملة في القطاع الزراعي 17 في المائة من القوة العاملة الإجمالية – 13 في المائة من الذكور و35 في المائة من الإناث – وتراجعت تلك النسبة إلى 10 في المائة في عام 2014، و9 في المائة في عام 2015. وأشارت التقديرات إلى أن نسبة القوة العاملة الإجمالية في قطاع الزراعة في عام 2015 بلغت 8 في المائة.[4] من الذكور و13 في المائة من الإناث – ويدل ذلك على أهمية القطاع بالنسبة للنساء. ومع ذلك، لا تزال المرأة، على الرغم من دورها البارز في الزراعة، تواجه قيوداً كثيرة، بما فيها تقييد الحق في الملكية، والحصول على قدر أقل من التعليم، وعلى أجور أدنى، إضافة إلى العمل غير المدفوع في المزارع الأسرية.

10- وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تغلب الزراعة البعلية على ما يقرب من 81 في المائة من مجموع مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة. وتغطي المناطق المروية 19 في المائة من الأراضي المستخدمة في الزراعة، وهي تقع أساساً في محافظات قطاع غزة، وفي غور الأردن، وفي مناطق من الضفة الغربية. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع الزراعة في ندرة المياه وضيق فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية، حيث لا يزال 62 في المائة من الأراضي، بما فيها 85 في المائة من المراعي والأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية، خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وما يصاحب ذلك من فرض قيود على التحرك تسفر عن تضييق فرص الوصول إلى الأراضي والخدمات العامة.

11- *النظم الغذائية المستدامة*. تراجعت حصة قطاع الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة من 8.2 في المائة في عام 2000 إلى 3.8 في المائة في عام 2014. ومع مرور الوقت، ازدادت الواردات الزراعية السنوية وتجاوزت الصادرات بدرجة كبيرة. وفي عام 2014، بلغ مجموع الواردات الزراعية 212 مليون دولار أمريكي تقريبا، بينما بلغت الصادرات الزراعية 67 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 7 في المائة تقريباً من مجموع الصادرات. وجدير بالإشارة أن ما يقرب من 80 في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدة الغذائية الإنسانية.

12- وتعتمد دولة فلسطين على الواردات التي تمرّ عبر إسرائيل وتخضع لسيطرتها. وهناك فجوة كبيرة بين الاستهلاك الإجمالي والإنتاج الإجمالي؛ ويعاني البلد من عجز هيكلي في إنتاج السلع الغذائية الأساسية. ويغطي الإنتاج المحلي ما يتراوح بين 2 و83 في المائة من الاستهلاك المحلي لأهم مجموعات الأغذية الأساسية. والاستثناء من ذلك هو زيت الزيتون الذي يتجاوز إنتاجه المحلي استهلاكه المحلي بنسبة تبلغ 164 في المائة. ويغطي الإنتاج المحلي للبيض ومنتجات الألبان معظم الاستهلاك المحلي، وينبغي حماية وتوسيع القدرة على إنتاج جميع المنتجات ذات القيمة التغذوية العالية.

[4] لم يلاحظ أي فقر دم شديد.

13- ويمكن زيادة توفر الأغذية وفرص الحصول عليها بصورة منصفة من خلال نُظم أغذية مستدامة عن طريق تطوير سلاسل قيمة مستدامة لمواد من قبيل زيت الزيتون، والبيض، ومنتجات الألبان؛ ومعالجة الإفراط في إنتاج زيت الزيتون من خلال دعم تجهيزه وتسويقه بغرض التصدير؛ وربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. وعلى الرغم من أن المرأة هي العنصر الغالب في قوة العمل الزراعية غير مدفوعة الأجر، فإن النساء والأسر التي ترأسها نساء تُحرم في كثير من الأحيان من الأصول بسبب قوانين الميراث التمييزية. ويؤثر الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية، مثل الثروة الحيوانية والأراضي الزراعية، على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للنساء وأمنهن الغذائي. ويترجم ضيق فرص الحصول على الأصول – وبالتالي الضمانات – إلى قلة مصادر الائتمانات الرسمية المتاحة للمرأة.[5]

بيئة الاقتصاد الكلي

14- تبعث الآفاق الاقتصادية على القلق، فمتوسط الدخل الفردي الذي تعافى ببطء في أعقاب الكساد الذي ساد في عام 2014، أصيب بركود شبه تام، ولن تدعم مستويات النمو المتوقعة أي تحسينات في مستويات المعيشة. وتشير التوقعات إلى أن معدل نمو الاقتصاد سيقارب 3.5 في المائة في الأجل المتوسط. وبالنظر إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في الأرض الفلسطينية، فإن ذلك يحمل في طياته ما يشبه الركود في متوسط الدخل الفردي. ولم يتمكَّن الاقتصاد من تهيئة فرص كافية للعمل، وأدى ذلك إلى بلوغ معدلات البطالة 27 في المائة في عام 2016 – 18 في المائة في الضفة الغربية مقابل 42 في المائة في قطاع غزة، و45 في المائة بين النساء، أي أكثر من ضعف معدل البطالة بين الرجال، وهو 22 في المائة – على الرغم من الخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً لزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين في الضفة الغربية. ويزيد معدل الفقر الذي يبلغ 29 في المائة في الأسر التي ترأسها النساء عن معدله في الأسر التي يرأسها رجال، حيث يبلغ 25 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتاح شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية إلّا لما نسبته 41 في المائة من الأسر التي ترأسها نساء. وتراجعت القدرة الإنتاجية للاقتصاد على مر السنوات في ظل الانخفاض الكبير في أهمية التصنيع والزراعة.[6]

15- ويواجه الاقتصاد ظروفاً متزايدة الصعوبة. وبينما ازداد نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.5 في المائة في عام 2015 إلى 4 في المائة في عام 2016، لم يكن ذلك كافياً لتوليد فرص عمل جديدة، وارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 28 في المائة في سبتمبر/أيلول 2016. ولا يزال الاستهلاك يمثل المحرِّك الرئيسي للنمو، نظراً لأن الإبهام السياسي والقيود المفروضة على الوصول لا تزال تثبط استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية. ورغم استمرار الإعمار الذي يموله المانحون في قطاع غزة، فقد تأخر صرف أموال المعونة ولا تزال الظروف الإنسانية متردية، خاصة وأن توفير الخدمات العامة يزداد سوءا.[7]

16- وعلى الرغم من الجهود الهائلة لضبط الأوضاع المالية على مر السنوات، فلا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية هشة، إذ تشير التوقعات إلى فجوة تمويلية قدرها 600 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ونظراً لاستمرار الضغوط في مجال الإنفاق، فمن المرجح أن يكون عام 2017 شديد الصعوبة بالنسبة للاقتصاد.

الروابط الرئيسية بين القطاعات

17- يمثل الحد من الفقر أول هدف محدد في استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) التي تربط الحد من الفقر بتحسينات الأمن الغذائي. ولا يزال القضاء على الفقر المدقع (هدف التنمية المستدامة 1) مبدأ أساسياً من مبادئ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية. ويهدف البرنامج الوطني للحد من الفقر إلى دعم الأسر الفقيرة والضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من أجل ضمان تلبية احتياجاتها الأساسية؛ بيد أن الموارد المالية المحدودة للحكومة تشكِّل تحدياً كبيراً في الوصول إلى جميع الفئات الضعيفة وتنفيذ برنامج وطني فعال.

18- *الحماية الاجتماعية*. يتسم قطاع الحماية الاجتماعية لدولة فلسطين بتنوعه الشديد، حيث توجد شبكة متداخلة ومتنافسة أحياناً من المنظمات والمؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والجمعيات الخيرية، ووكالات الأمم المتحدة،

[5] التحليل القطري المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري، 2016.

[6] البنك الدولي. 2016. *تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة*.

[7] البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي، يناير/كانون الثاني 2017.

والمنظمات الدولية. وتمثل أواصر القرابة العائلية عنصراً هاماً في شبكة الأمان الاجتماعي. وتبين مختلف تقييمات شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية التي أُجريت خلال السنوات الأربع الماضية قدرة النظام الحالي في حالات الطوارئ وإمكانية استخدامه لتوسيع نطاق القسائم والنقد. وسيجري الانتهاء في أواخر عام 2017 من دراسة مشتركة بين **البرنامج** والبنك الدولي للربط بين المساعدة الإنسانية ونُظم الحماية الاجتماعية.

19- وتمثل وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية الهيئة الحكومية الرئيسية المكلَّفة بمهمة وضع سياسات الحماية الاجتماعية وتنفيذها وإدارتها في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.[8] وتعمل الوزارة من خلال 17 مديرية، و15 مكتباً فرعيا، و33 مركزاً إضافياً لتقديم خدمات متخصصة إلى الأسر المستهدفة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.[9]

20- وتماشياً مع غاية هدف التنمية المستدامة 1 المتمثلة في تنفيذ نُظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة للجميع على الصعيد الوطني، وسَّعت وزارة التنمية الاجتماعية برنامجها الخاص بشبكة الأمان الاجتماعي الوطنية، حيث بدأت بدعم 000 42 أسرة فقيرة في عام 2004 وازداد العدد إلى 000 122 أسرة بحلول عام 2014.[10] ويدل ذلك على اتساع التغطية، وإن كان يشير أيضاً إلى ازدياد حالات الضعف. وهناك احتمالات كبيرة لوقوع الفلسطينيين الضعفاء في براثن الفقر.[11] ويعتبر استهداف الحماية الاجتماعية في دولة فلسطين من بين الأفضل في المنطقة، ويعتبر نظامها الموحَّد للمستفيدين من أفضل الممارسات الإقليمية.[12]

21- *التعليم*. بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً 99.2 في المائة في عام 2012، بينما وصلت معدلات التسرب الدراسي في الفترة 2010-2012 إلى 0.9 في المائة في التعليم الأساسي و3.2 في المائة في التعليم الثانوي. وتحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي. ومع ذلك، على الرغم من التقدم الكبير في قطاع التعليم (هدف التنمية المستدامة 4)، لا يستطيع كثير من الأولاد والبنات الفلسطينيين ممارسة حقهم في الحصول على تعليم جيد وبيئة تعليمية مأمونة بسبب العقبات المتصلة بسُبل الوصول إلى المدارس. ويفتقر 000 50 تلميذ وتلميذة في 183 مدرسة في المنطقة جيم في الضفة الغربية إلى الفرص الكافية للحصول على التعليم، وينتقل أكثر من 700 1 تلميذ وتلميذة من 37 من المجتمعات المحلية في الضفة الغربية إلى مدارس تبعد عنهم مسافة تزيد على 5 كيلومترات. ويمكن لشروط إصدار التصاريح وعمليات الإغلاق وحظر التجول أن تزيد من المسافات التي يقطعها الأطفال إلى المدارس ذهاباً وإياباً بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف. ويتفاقم ضعف الأولاد والبنات الذين يواجهون عقبات في الوصول إلى المدارس بسبب الصعوبات المالية وارتفاع تكاليف النقل، مما يؤدي إلى تقلص مدة التعلم في المدرسة وتدهور نوعية التعليم. وتتأثر البنات بشكل غير متناسب، خاصة في المدارس الثانوية.[13]

22- ومنذ تولي السلطة الفلسطينية المسؤولية عن الرعاية الصحية في عام 1994، يواجه قطاع الصحة تحديات كبيرة ناشئة عن أثر النزاع والقلاقل المدنية والقيود على إمكانية الوصول. وقوَّضت هذه التحديات أيضاً جهود الحكومة لإنشاء نظام متكامل للرعاية الصحية من خلال تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات، بغرض تلبية احتياجات المواطنين. وعلى الرغم من هذه التحديات، نجحت وزارة الصحة – بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية – في منع تدهور نظام الرعاية الصحية في البلد وحققت على صعيد الرعاية الصحية نتائج لا تختلف كثيراً عما حققته سائر دول المنطقة.

---

[8] وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. 2016. استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022).

[9] Jones, N. and Shaheen, M. 2012. Transforming Cash Transfers: Beneficiary and community perspectives on the Palestinian National Cash Transfer Programme, Part 2: The case of the West Bank. London: United Kingdom Department for International Development (DFID) and Overseas Development Institute (ODI).

[10] وزارة التنمية الاجتماعية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. 2010. البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية – استراتيجية التحويلات النقدية، الاتحاد الأوروبي. واستضاف الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الاجتماعية إفطاراً في قرية إنقاذ الطفولة في بيت لحم.

[11] يتبيَّن من بيانات عام 2009 أن حدوث زيادة بنسبة 20 في المائة في خط الفقر يمكن أن يزيد معدل الفقر في الضفة الغربية من 15 في المائة إلى 28 في المائة. وفي قطاع غزة من 33 في المائة إلى 49 في المائة. البنك الدولي. 2011. Coping with Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza (مواجهة الصراع: الفقر والاشتمال في الضفة الغربية وغزة).

[12] البنك الدولي. 2010. Inclusion and Resilience: The Way Forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa (آفاق شبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

[13] https://www.unicef.org/oPt/UNICEF_Under_Occupation_final-SMALL.pdf.

23- وتكشف مؤشرات الصحة الوطنية خلال العقد الأخير عن تحسينات ملحوظة في متوسط العمر المتوقع، ووفيات الأمهات، ووفيات الرُّضَّع والأطفال دون الخامسة، وتراجع معدلات الإصابة بالأمراض المُعدية. وفيما بين عامي 2012 و2015، ازداد متوسط العمر المتوقع من 72.7 إلى 73.5 سنة، وتراجعت معدلات وفيات الأمهات لكل 000 100 مولود حيّ من 23.2 إلى 15.7، وانخفضت معدلات وفيات الرُّضع بين كل 000 100 مولود حيّ من 13.5 إلى 10.9، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بين كل 000 100 مولود حيّ من 16.2 إلى 13.9.

24- وسُجلت زيادة في معدل انتشار الأمراض غير المُعدية، وصاحبتها زيادة في الطلب على الخدمات الصحية والخدمات المتخصصة. وأدّى ذلك إلى زيادة العبء الواقع على الموارد المادية والبشرية في قطاع الصحة، مما زاد من آثار الزيادة المستمرة في تكاليف الخدمات الصحية محلياً وعالميا. ويمثل معدل وفيات الرُّضع ثالث أدنى معدل في المنطقة العربية بعد الإمارات العربية المتحدة ولبنان. ومع ذلك، فإن معدل الخصوبة في غالبية بلدان المنطقة يقل عن نظيره في دولة فلسطين. وعلى الرغم من انخفاض معدل الوفيات الخام من 4.9 حالات وفاة لكل 000 1 نسمة في عام 1997 إلى 3.6 في عام 2015، فما زال معدل المواليد مرتفعاً بصورة ملحوظة على الرغم من هبوطه من 42.7 إلى 31.9 حالات ولادة لكل 000 1 نسمة في نفس الفترة. وبالتالي، لا يزال معدل النمو السكاني البالغ 2.8 في المائة على الصعيد الوطني مرتفعاً بالقدر الكافي لمضاعفة عدد السكان في غضون السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

25- *المساواة بين الجنسين.* أثرت الحالة الاقتصادية والسياسية تأثيراً قوياً على النساء. ويزيد معدل الأمية بين النساء بمقدار ثلاثة مرات ونصف المرة مقارنة بالرجال. وفي عام 2012، كان معدل الأمية يبلغ 1.8 في المائة بين الرجال مقارنة بمعدل يبلغ 6.4 في المائة بين النساء.[14] ولا يزال الأداء الوطني في تحقيق أهداف مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية منخفضا. ولا تزال الأدوار التقليدية للجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة تُعزز هيمنة الرجل في الأنشطة الاقتصادية، بينما يتوقع من النساء إعطاء الأولوية للمسؤوليات المنزلية. وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل خلال السنوات العشر الماضية، لا يزال المعدل منخفضا، حيث بلغت نسبة النساء المشاركات في قوة العمل 17.4 في المائة في عام 2012 مقارنة بنسبة بلغت 10.3 في المائة في عام 2001. وتتركز مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي وفي مجموعة ضيقة من المجالات في الاقتصاد الرسمي.[15] وكشفت السلطة الفلسطينية عن التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واعتمدت أول استراتيجية وطنية عبر قطاعية للمساواة بين الجنسين في عام 2011.[16]

26- وفيما يتعلق بالأمن الغذائي وسُبل كسب العيش، ترتفع معدلات انعدام الأمن الغذائي الشديد والمعتدل بين الأسر التي ترأسها نساء؛ والنساء أكثر عرضة للإصابة بسوء التغذية بسبب دورهن في الإنجاب؛ واستُنزفت قدرة الأسر على الصمود بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وضيق فرص وصولهن إلى الموارد، وتأثر الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها المرأة، مثل الرعي والحصاد، بانتهاكات الحماية.

27- وتُعتبر الإعاقة أحد عوامل الضعف الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند استهداف الأسر الفقيرة التي تعاني من الأمن الغذائي، وتُدرج في أداة جمع البيانات التي تُستخدم في الاستهداف. وتعتبر إعاقة الأشخاص الذين يعانون من الأمن الغذائي أحد عوامل الأهلية للحصول على المساعدة في إطار برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية، والمساعدة التي ينفذها أحد الشركاء المتعاونين مع **البرنامج**، وهي مؤسسة "مجتمعات عالمية" (Global Communities). ومن الناحية التشغيلية، فإن **البرنامج** يعتبر الإعاقة من بين العوامل التي تُراعى عند اختيار نقاط التوزيع والمتاجر لضمان إمكانية الوصول.[17]

3-1 الفجوات والتحديات المتعلقة بالجوع

28- حدد الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين لعام 2017 الفجوات التالية:

---

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

[15] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2014.

[16] السلطة الوطنية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2011. *وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (2011-2013).*

[17] ستظل التدخلات مراعية للإعاقة. وستكون للفئات الضعيفة الأولوية في عمليات توزيع الأغذية التي يقوم بها **البرنامج**.

- زيادة الاعتماد على الواردات تزيد من التعرض لصدمات الأسعار.
- ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي تنبع من الافتقار إلى سُبل الحصول على الغذاء، ويرتبط ذلك بالفقر وانعدام فرص العمل.
- لا يزال الأمن الغذائي يشكِّل تحديا. وساهمت المساعدة الإنسانية والحماية الاجتماعية على منع زيادة تدهور الأمن الغذائي للسكان الفلسطينيين.
- على الرغم من أن الآلية الوطنية الحالية للحماية الاجتماعية تعتبر متطورة في المنطقة، تشير أفضل الممارسات الدولية إلى ضرورة التحول إلى نهج قائم على النُظم أكثر من اعتماده على البرامج من خلال زيادة الدقة في تحديد أنماط الأسر وتوجيه المساعدة إليها، والاستهداف الجغرافي، وزيادة الاعتماد على التحويلات القائمة على النقد، والاتساق في قيمة المساعدة النقدية.
- تغطي آلية الحماية الاجتماعية الوطنية القائمة نطاقاً واسعا، ولكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق تأثير ملموس على الأشخاص الأكثر احتياجا. وينبغي استهداف الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من أجل تحقيق أكبر تأثير، مع إيلاء الأولوية للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي ترأسها نساء.
- لا توجد صلات قوية بين آلية الحماية الاجتماعية الوطنية والأمن الغذائي والتغذية. ويلزم تحسين الصلات بين حصائل التغذية والأمن الغذائي.
- تقيِّد التدابيرُ المتصلة بالنزاع مع إسرائيل والظروف الزراعية - الاقتصادية إمكانيةَ زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.
- لا يمكن لدولة فلسطين تحقيق السيادة الغذائية في ظل الأوضاع الراهنة التي تضيق فيها سُبل الوصول إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية.
- هناك توافق عام في الآراء على ضرورة بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بجميع جوانب سلامة الأغذية، من القوانين واللوائح إلى الرصد والتنفيذ.
- يمثل استمرار جوانب انعدام المساواة بين الجنسين عقبة كبيرة أمام ضمان الأمن الغذائي والتغذوي.

29- وتبين الأقسام التالية من هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الفجوات التي سيعالجها **البرنامج**.

4-1 الأولويات القطرية

الحكومة

30- تشمل الأولويات التي سلطت عليها الأضواء في أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) استمرار توفير المساعدة الغذائية لدعم السكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الغذائي من خلال نُظم الأمن الغذائي الوطنية والمحلية، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز القدرات، والحماية الاجتماعية لتعزيز الاستقرار والمساواة بين الجنسين. وتُنفذ هذه الأنشطة بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية.

31- وتتضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017 ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية: 1) حماية حقوق الفلسطينيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ 2) ضمان حصول الفلسطينيين الأشد ضعفاً في قطاع غزة والضفة الغربية على الخدمات الأساسية؛ 3) تعزيز قدرة الأسر الفلسطينية الأشد ضعفاً على مواجهة التهديدات والصدمات الممتدة. ويوائم **البرنامج** أنشطته مع الهدفين الاستراتيجيين 2 و3.

الأمم المتحدة والشركاء الآخرون

32- يستفيد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018-2022) من خبرة وكالات الأمم المتحدة وقدرتها ومواردها من أجل دعم تنفيذ أجندة السياسات الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

في الآتي: 1) دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال؛ 2) دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين؛ 3) دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع؛ 4) عدم ترك أحد خلف الركب – التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية. ويشارك **البرنامج** في قيادة الأولوية الرابعة من تلك الأولويات الاستراتيجية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ويرتبط عمله أيضاً بالأولوية الثالثة. ويواصل **البرنامج**، مع الشركاء في الأمم المتحدة، الدعوة بقوة إلى مناهضة التمييز بين الجنسين وإلى المساواة بين الجنسين.

2– الآثار الاستراتيجية بالنسبة للبرنامج

2-1 تجربة البرنامج والدروس المستفادة

33- إن دور **البرنامج** في تقديم المساعدة الغذائية واستحداث منصة للتنفيذ من أجل دعم أنشطة الجهات الفاعلة الإنسانية ودمجها في نظام شبكة الأمان الاجتماعية الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان محل ملاحظة بما في ذلك في تقييم الحافظة القطرية لعام 2015 الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2016. وسوف يواصل **البرنامج** الاستفادة من خبراته داخل البلد ومن مزاياه النسبية في الاستجابة لحالات الطوارئ، وفي دعم أولويات سلطات دولة فلسطين من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي بما يتفق مع إطار أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وانطلاقاً من توصيات تقييم الحافظة القطرية، سيُنفذ **البرنامج** أنشطة للوجبات المدرسية أو تدخلات لبناء القدرة على الصمود تشمل المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والمساعدة الغذائية مقابل التدريب، ولكنه سيواصل توسيع أنشطته في مجال التوعية بالتغذية ودعم شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية وتنفيذ توصيات تقييم الحافظة القطرية في مجالات الموارد البشرية، والشراكات، ورصد مؤشرات سُبل كسب العيش كجزء من عمله مع وزارة التنمية الاجتماعية. وسوف يواصل **البرنامج** التماس فرص للربط بين أنشطة كسب العيش داخل البلد.

34- وسيواصل **البرنامج** تنفيذ استراتيجيته لتوسيع برنامجه باستخدام طريقة التحويلات القائمة على النقد بدعم من أدلة مستمدة من نتائج استقصاءات التأثير الاقتصادي الثانوي التي أثبتت تحقق تأثير إيجابي على الأسر وعلى الاقتصاد المحلي من حيث تهيئة فرص العمل، والاستثمار، وزيادة المبيعات – وذلك أساساً من أجل جهتين فاعلتين في سلسلة إمدادات منتجات الألبان. ولوحظ نجاح طريقة التحويلات القائمة على النقد في الدراسة التي أجراها معهد دراسات التنمية بشأن الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في فلسطين،[18] والتي بيّنت الأثر الذي أحدثه برنامج القسائم التابع **للبرنامج** في حياة الناس وفي توفير المساعدة الغذائية العاجلة. وشملت الدراسة توصية دعت إلى توسيع طريقة التحويلات القائمة على النقد لتشمل جميع المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية.

35- وكان من السهل تكييف طريقة التحويلات القائمة على النقد وتوسيع نطاقها، حيث تم تحديد المستفيدين من خلال بطاقات هويتهم. وتسنى، بفضل استخدام "المحفظة الإلكترونية" للمنظمات الأخرى تقديم المساعدة من خلال نفس البطاقة. وساعدت طريقة **البرنامج** بالأخص منظمة اليونيسف في توفير المياه ومرافق الصرف الصحي ومواد النظافة الصحية والزي المدرسي في قطاع غزة أثناء أزمة عام 2014 عندما ازداد عدد المستفيدين من المساعدة الغذائية الذين جرى دعمهم من خلال التحويلات القائمة على النقد باستخدام القسائم من 000 60 إلى 000 300 في غضون أسابيع.[19]

36- ويمثل تكوين شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بالتغذية والصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة للاضطلاع بأنشطة التعريف والتوعية بالتغذية عاملاً حاسماً من عوامل نجاح **البرنامج**.

37- وتتطلب مخاطر تصاعد النزاع المسلح في قطاع غزة من **البرنامج** رصد الأوضاع بانتظام وإجراء أنشطة للاستعداد. وسوف يواصل **البرنامج** التخطيط مع أصحاب المصلحة لضمان تقديم استجابة فعالة وكفؤة تصل إلى السكان الأشد ضعفاً في حالة وقوع نزاع مسلح. وسيشمل تخطيط الاستعداد الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها الزلازل.

[18] تقرير عن الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في فلسطين، ديسمبر/كانون الأول 2015.

[19] تقييم الحافظة القطرية، 2015.

38- وتسترشد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية بخطة عمل **البرنامج** للمساواة بين الجنسين التي تساهم في هدف **البرنامج** المتمثل في دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمله وأنشطته من أجل ضمان تلبية مختلف الاحتياجات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية للنساء والرجال والبنات والأولاد.[20] ومن ذلك على سبيل المثال أن **البرنامج** سيوسِّع أنشطته في مجال التوعية بالتغذية لضمان تركيزها على المنظور الجنساني وسيواصل، حيثما أمكن، إصدار بطاقات الاستحقاقات بأسماء النساء. وسيجري اختيار نقاط التوزيع وتوقيتاته، مع مراعاة احتياجات النساء وضمان تساوي فرص النساء والرجال في الوصول إلى آليات تلقي تعقيبات المستفيدين.

39- وأثناء فترة هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سيركز **البرنامج** أنشطته على تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 عن طريق تعزيز الأمن الغذائي بين السكان الضعفاء في إطار شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية من خلال ما يلي:

- استهداف السكان الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد لتقديم المساعدة إليهم من خلال توسيع التحويلات القائمة على النقد، مع التركيز على التحويلات المباشرة إلى المستفيدين، وتخفيض التحويلات العينية، باستثناء التحويلات المقدمة إلى المجتمعات المحلية في الظروف الاستثنائية – مثل مجتمعات الرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية؛ وسيجري اختيار طرائق المساعدة لتحقيق أكبر أثر على الأمن الغذائي للسكان المستهدفين؛
- تعزيز قدرات المؤسسات والنُظم الوطنية على تحديد السكان الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد واستهدافهم ومساعدتهم عن طريق العمل مع الحكومة لتحسين شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية وتعزيز القدرة الوطنية على رصد الأمن الغذائي؛
- توفير أنشطة التوعية المراعية للتغذية من أجل تعزيز التنوع الغذائي والعادات الصحية.

40- غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن تراجع الدعم المقدم من الجهات المانحة الرئيسية لصالح الأنشطة الإنسانية والإنمائية في دولة فلسطين واقتران ذلك بالقيود المتصلة بالاستهداف الجغرافي واختيار الشركاء المتعاونين وطرائق التحويلات، سيؤثر على نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية وسيحتاج إلى رصد مستمر. وسيلزم النظر في الاعتماد على جهة مانحة واحدة عند اختيار طرائق التحويلات الملائمة.

2-2 الفرص المتاحة للبرنامج

41- حدد الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2017 في دولة فلسطين، وأجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) لوزارة التنمية الاجتماعية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018-2022)، ودورة البرامج الإنسانية، فرصاً لعمل **البرنامج**، بما يشمل:

- تقديم المساعدة الغذائية إلى السكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وضمان المساواة بين الجنسين في كل الأنشطة، مع التركيز على المساواة بين الجنسين في أنشطة التوعية بالتغذية؛
- تحسين نُظم استهداف المستفيدين وتنسيق المساعدة المتعددة القطاعات من خلال منصة التحويلات القائمة على النقد للتأكد من أن التحويلات النقدية تناسب احتياجات السكان المستهدفين وأفضلياتهم في كل فئات العمر والجنس والتنوع، وتلائم مع التغيرات في السياق الاجتماعي والاقتصادي والأمني المحلي؛
- الاستفادة، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمانحين، من الفرص الناشئة للإنهاء التدريجي للتحويلات العينية وتوسيع التحويلات القائمة على النقد، بوسائل تشمل التحول التدريجي نحو المساعدة النقدية المباشرة التي من شأنها زيادة الشفافية والاختيار والمساءلة للمستفيدين من **البرنامج**؛

[20] **البرنامج**. سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020).
.http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp278099.pdf

- استمرار العمل في شراكة مع السلطة الفلسطينية لدعم تنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) من خلال توفير المساعدة الاجتماعية والتقنية للمؤسسات الحكومية، والعمل صوب تحقيق الغايات الوطنية لهدف التنمية المستدامة 2، بما في ذلك من خلال دعم الرصد والاستهداف.

3-2 التغيرات الاستراتيجية

42- يتمثل التغير الاستراتيجي الرئيسي في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية في اقتصار الاستهداف على السكان غير اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، مع إيلاء الأولوية للأسر التي ترأسها نساء وتعاني من انعدام الأمن الغذائي. ومن التغيرات الأخرى الانتقال إلى التحويلات المباشرة القائمة على النقد والابتعاد عن المساعدة العينية، مع استمرار تعزيز التحويلات باستخدام البنية الأساسية للأسواق. ويُعبِّر ذلك عن الاعتراف بالصلة بين الأمن الغذائي والفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

43- وتتوخى الخطة الاستراتيجية القطرية مواصلة تقديم الدعم إلى برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية الذي سيُصمَّم وسيُنفذ بمزيد من الكفاءة والفعالية من خلال وسائل تشمل التحول نحو المساعدة النقدية ودعم الشراكات من خلال منصة التحويلات القائمة على النقد.

44- وستجري مساعدة النظير الحكومي **للبرنامج**، وهي وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال نقل المهارات التقنية والمعارف والموارد، بما في ذلك نقلها إلى الشركاء، من قبيل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وسعياً إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، ستساعد الوزارة في تنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) مع الشركاء المتعاونين الآخرين. وسيجري دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة 2 من خلال منصة التحويلات؛ ويستخدم ذلك حالياً بصورة حصرية من أجل الأمن الغذائي، ولكن يمكن التوسع فيه ليشمل قطاعات من قبيل الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأخرى.

3- التوجه الاستراتيجي للبرنامج

3-1 الاتجاه، والتركيز، والآثار المنشودة

45- تمثل هذه الخطة الاستراتيجية القطرية أداة **البرنامج** الاستراتيجية والبرامجية والحَوْكَمية لدولة فلسطين؛ وتُحدِّد حافظة انخراطه في الفترة من 2018 إلى 2022، وتُنفذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** من أجل دعم أجندة السياسات الوطنية واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) وسياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) وخطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين، سيجري دمج الاعتبارات الجنسانية في كل مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية وتنفيذها ورصدها لكفالة برامج وسياسات تُحدث تحولاً جنسانياً من أجل عالم متحرر من الجوع. وسوف يكفل **البرنامج** ما يلي: 1) تصنيف جميع البيانات المتصلة بالأشخاص وتحليلها حسب الجنس والعمر؛ 2) دمج التحليل الجنساني في كل أعمال التقييم والبحوث والمساعدة التقنية وإدارة المعرفة والمعلومات والأعمال الأخرى ذات الصلة؛ 3) تعميم المنظور الجنساني في كل المبادرات المتعلقة بالبرامج والسياسات وتعزيز القدرات؛ 4) مشاركة النساء والرجال والبنات والأولاد على نحو يوفِّر مقومات التمكين، ويُعزز حصائل منصفة ويدفع نحو المساواة بين الجنسين.

46- وتسترشد الخطة الاستراتيجية القطرية بالاستعراض الاستراتيجي الوطني، وتقييم مساعدة **البرنامج** السابقة في إطار تقييم الحافظة القطرية لعام 2016 وبالمشاورات مع الحكومة والشركاء الإنمائيين. وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى حصيلتين استراتيجيتين مع النواتج والأنشطة ذات الصلة. وينصب التركيز بدرجة كبيرة على هدف التنمية المستدامة 2، ولكن أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية ستساهم أيضاً في تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 بشأن بالشراكات. ويرتبط عمل **البرنامج** بالأولويتين الاستراتيجيتين اللتين يركز عليهما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018-2022)، وهما: الأولوية الاستراتيجية الرابعة (عدم ترك أحد خلف الركب – التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية)؛ والأولوية الثالثة (عدم ترك أحد خلف الركب – دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع).

47- وسيتوقف نجاح هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى حد كبير على شروط المانحين وقيودهم، بما في ذلك مرونتهم في طرائق التحويلات. وانطلاقاً من الدراسات والتوصيات، بما فيها الدراسات والتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين لعام 2017، سيدعو **البرنامج** إلى نهج يستهدف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد عن طريق زيادة استخدام طريقة التحويلات القائمة على النقد. غير أن إمكانية إجراء تلك الزيادة ستتوقف على توافر مستوى الدعم من الجهات المانحة والذي سيجري رصده باستمرار.

48- وتتسم القضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، بأهمية محورية في عمليات **البرنامج**. ويساعد **البرنامج** السكان الضعفاء الأكثر تهميشاً الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على أساس الاحتياجات وحدها، دون أي تمييز، وذلك عن طريق المساهمة في أمانهم وكرامتهم وسلامتهم، وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

49- ويلتزم **البرنامج** بحماية السكان الضعفاء، بما في ذلك من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهذا ينطبق على جميع موظفي **البرنامج** والعاملين فيه، وعلى جميع أنشطته وعملياته، بما في ذلك أية مشروعات يمولها **البرنامج** وينفذها شركاؤه من الجهات الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية الدولية. وسيواصل **البرنامج** ضمان تعريف جميع متلقي المساعدة باستحقاقاتهم عن طريق خطه الهاتفي الساخن الخاص بالمستفيدين، وزيارات الرصد، واستعراضات البرامج. وللحفاظ على السلامة البدنية لمتلقي المساعدة وضمان حمايتهم قدر المستطاع، سيتواصل القيام بعمليات توزيع الأغذية في أماكن آمنة ومأمونة، وسيتم اختصار أوقات الانتظار للحد من المخاطر الأمنية. وسوف تُعطى الأولوية للفئات الأضعف (أي النساء الحوامل والضعيفات، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة). وسيتم اختيار المتاجر المشاركة في التحويلات القائمة على النقد بعناية لضمان ألّا يضطر متلقو المساعدة (وخاصة أفراد الأسر التي ترأسها نساء) للسير مسافات طويلة من أجل تحصيل قسائمهم.

2-3 الحصائل الاستراتيجية، ومجالات التركيز، والنواتج المتوقعة، والأنشطة الرئيسية

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسَّن التنوع الغذائي للسكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد – ولا سيما في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية – بحلول عام 2022

50- حُدِّد السكان الفلسطينيون غير اللاجئين في قطاع غزة والمنطقة جيم والمناطق التي تبلغ فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياتها في الضفة الغربية بأنهم الأشد احتياجاً من حيث الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد أوجه الضعف. وبحلول عام 2022، ستتمكن الأسر المستهدفة التي يعاني رجالها ونساؤها وبناتها وأولادها من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسين التنوع الغذائي، وهو ما سيتيح لهم تلبية احتياجاتهم الغذائية على نحو ملائم.[21]

51- وسعياً إلى تعظيم التأثير على التنوع الغذائي، سيكمِّل **البرنامج**، بالشراكة مع منظمة غير حكومية محلية تركز على التغذية، تحويلاته غير المشروطة بأنشطة توعية بالتغذية تستهدف الرجال والنساء والبنات والأولاد.

مجالات التركيز

52- مجال التركيز لهذه الحصيلة هو الاستجابة للأزمات.

النواتج المتوقعة

53- ستتحقق هذه الحصيلة من خلال ناتجين:

- حصول السكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على أغذية متنوعة ومغذية لتحسين تنوعهم الغذائي. (المستوى 1؛ الفئة ألف؛ النتيجة الاستراتيجية 1؛ هدف التنمية المستدامة 1)
- حصول السكان المستهدفين – الرجال والنساء والأولاد والبنات – على معلومات لزيادة وعيهم بالتغذية. (المستوى 1؛ الفئة هاء؛ النتيجة الاستراتيجية 1).

[21] الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين، 2017.

الأنشطة الرئيسية

النشاط 1: تقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة – بما في ذلك من خلال طرائق التحويلات القائمة على النقد والأغذية العينية – والمعلومات التغذوية إلى الأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

54- سوف يقدِّم **البرنامج** مساعدة غذائية غير مشروطة إلى الأسر الفقيرة المستهدفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة وفي المنطقة جيم وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية.

55- تتمثل إحدى توصيات الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2017 في دولة فلسطين في الانتقال تدريجياً من المساعدة الغذائية العينية إلى التحويلات القائمة على النقد، مع مراعاة أن يوفِّر هذا التحول مقومات التمكين الاقتصادي للرجال والنساء، وتزويدهم بالاستقلالية في قراراتهم بشأن استخدام التحويلات القائمة على النقد. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، يهدف **البرنامج** إلى إدخال التحويلات النقدية المباشرة لصالح 5 في المائة من المستفيدين، وتخفيض نسبة المستفيدين الذين يحصلون على مساعدة عينية إلى 35 في المائة، وزيادة نسبة من يحصلون على قسائم قيمة إلكترونية إلى 60 في المائة. وضماناً لوصول التحويلات سالمة إلى المستفيدين المقصودين، سيتعاقد **البرنامج** مع المتاجر التي لديها القدرة على أن توفِّر للمستفيدين من القسائم الإلكترونية أغذية جيدة ومتنوعة بأسعار السوق، مع توفير مستوى إضافي من الضوابط. وسوف يكفل **البرنامج**، إلى أقصى حد ممكن، إشراك المتاجر التي تملكها النساء تعزيزاً لتمكينهن الاقتصادي.

56- واستكمالاً لتقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة، سيجري أيضاً تنفيذ أنشطة توعية مراعيه للتغذية ومصممة خصيصاً لهذا السياق بقصد إشراك مجموعات متنوعة من الرجال والنساء والبنات والأولاد، وزيادة وعيهم بالتغذية. واستجابة للتوصية المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي، سيستخدم **البرنامج** البيانات المتاحة عن التغذية لتصميم تدخلات وتنفيذها وفقاً للاحتياجات التغذوية – وليس السعرية وحدها – لدى السكان المستفيدين. وسوف يشمل ذلك إعداد وتقديم رسالة توعية أساسية بالعادات الصحية للأكل والتغذية. وسوف يعمل **البرنامج**، طوال تنفيذ النشاط، على ضمان سلامة المستفيدين، ويشدِّد على الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين. وستبقى إمكانية الوصول إلى آليات تلقي التعقيبات متاحة لجميع المستفيدين من النساء والرجال من خلال صناديق آمنة موضوعة في متاجر التجزئة للتحويلات القائمة على النقد ومن خلال الخط الساخن **للبرنامج**. ويدعم ذلك المساءلة أمام السكان المتضررين – وفقاً لاستراتيجية **البرنامج** وتوجيهاته بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين – عن طريق ضمان مراعاة آراء السكان المتضررين وتعقيباتهم عند تصميم البرامج.[22]

الحصيلة الاستراتيجية 2: تمتع مؤسسات دولة فلسطين بقدرات ونظم محسنة لتحديد السكان الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم بحلول عام 2022

مجالات التركيز

57- مجال التركيز في هذه الحصيلة هو بناء القدرة على الصمود.

النواتج المتوقعة

58- ستتحقق هذه الحصيلة من خلال ثلاثة نواتج:

- استفادة السكان الفقراء الذين يعاونون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسُّن القدرة المؤسسية على إصلاح وتنفيذ شبكة أمان اجتماعي وطنية تحمي دخل الفقراء والضعفاء وأصولهم. (المستوى 3 الفئة جيم؛ النتيجة الاستراتيجية 5؛ هدف التنمية المستدامة 1)
- استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسُّن قدرات نُظم الرصد الوطنية على الرصد والتحليل وبناء الأدلة بشأن انعدام الأمن الغذائي والفقر. (المستوى 3؛ الفئة جيم؛ النتيجة الاستراتيجية 5؛ هدف التنمية المستدامة 1)

[22] http://aap.manuals.wfp.org/en and WFP's Strategy for Accountability to Affected Populations (http://newgo.wfp.org/documents/wfps-strategy-for-accountability-to-affected-populations-aap).

- استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسُّن منصة التحويلات القائمة على النقد والحماية الاجتماعية، التي يجري توفيرها للشركاء من أجل الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. (المستوى 3؛ الفئة حاء؛ النتيجة الاستراتيجية 5؛ هدف التنمية المستدامة 1)

الأنشطة الرئيسية

59- استناداً إلى توصية الاستعراض الاستراتيجي المتعلقة بالمؤسسات الوطنية وبناء القدرات، سيُنفذ **البرنامج** نشاطين رئيسين في مجال تنمية القدرات.

النشاط 2: تقديم الدعم التقني إلى الوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية.

60- استناداً إلى توصية الاستعراض الاستراتيجي التي تؤكد ضرورة تعزيز فعالية الاستهداف واستخدام قاعدة بيانات موحَّدة لجميع الجهات الفاعلة من أجل تجنب الازدواجية في تقديم المساعدة إلى الأسر المستهدفة، سيعمل **البرنامج** مع وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الدعم التقني اللازم لتنفيذ الاستراتيجية القطاعية للأمن الغذائي وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية. وسوف يفضي ذلك إلى تحسين قدرة المؤسسات الوطنية على إصلاح وتنفيذ شبكة أمان اجتماعي تحمي دخل الفقراء والضعفاء وأصولهم (هدف التنمية المستدامة 1، الغاية 1-3)، بوسائل تشمل تحسين أدوات تعزيز جودة البرامج وتنفيذها، وتحليل هشاشة الأوضاع، والاستهداف القائم على الاحتياجات، والتحليل الجنساني، والتحويلات الاجتماعية المنسقة، والرصد والتقييم، والمساءلة، وآليات تلقي التعقيبات. وسوف يشمل هذا النشاط تعزيز قدرات موظفي الوزارة في مجال القضايا الجنسانية.

النشاط 3: توفير منصة للتحويلات القائمة على النقد للجهات الشريكة المتعددة القطاعات والحكومة.

61- سيلزم بعد توسيع طرائق التحويلات القائمة على النقد – النقود وقسائم القيمة – زيادة تطوير منصة التسليم لضمان مرونتها في تقديم المساعدة المتعددة القطاعات وتعظيم استخدامها من جانب الحكومة لتقديم التحويلات الاجتماعية في إطار شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية التي ستفيد النساء والرجال على قدم المساواة.

3-3 استراتيجيات الانتقال والخروج

62- يكفل الاتفاق الإطاري المبرم بين **البرنامج** ووزارة التنمية الاجتماعية دعماً منسقاً للقدرات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. ويتوقف الانتقال على التحسن في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية. وسوف يواصل **البرنامج** أنشطته في إطار الحصيلتين الاستراتيجيتين 1 و2 لحين تغطية الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان وفرص التنمية الوطنية لهذين المجالين، ولحين تحقيق حلول دائمة للفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع مراعاة المساواة بين الجنسين. ومن المتوقع أن تساهم جهود الدعوة التي سيبذلها **البرنامج** وسائر وكالات الأمم المتحدة في تحقيق هاتين النتيجتين.

4- ترتيبات التنفيذ

1-4 تحليل المستفيدين

63- تشير التقديرات إلى أن عدد المستفيدين في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية يستند إلى الاحتياجات التي تم تحديدها في مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي لعام 2016. ويستهدف النشاط 1، في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، 314 000 من السكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ويتألف هذا العدد من 220 000 من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، و59 000 شخص فقير من الأسر التي ترأسها نساء وتعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل، و35 000 شخص من مجتمعات البدو والرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وسيجري استهداف ما مجموعه 151 800 شخص في الضفة الغربية و162 200 شخص في قطاع غزة؛ حيث سيحصل 5 في المائة منهم على

نقود، و60 في المائة على قسائم قيمة إلكترونية، و35 في المائة على مساهمات عينية. وسوف يثري التحليل الجنساني التشاركي الاستهداف في جميع الأنشطة لضمان استفادة النساء والرجال والبنات والأولاد منها بالتساوي.

الجدول 1: المستفيدون من الأغذية والتحويلات القائمة على النقد، حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط*

الحصيلة الاستراتيجية	طريقة التحويل	السنة الأولى (2018)			السنوات الثانية إلى الخامسة 2019-2022		
		نساء/بنات	رجال/أولاد	المجموع	نساء/بنات	رجال/أولاد	المجموع
1	**النشاط 1: المساعدة الغذائية غير المشروطة**						
	الأغذية	82 548	84 552	**167 100**	54 291	55 609	**109 900**
	التحويلات القائمة على النقد – قسائم القيمة	64 813	66 387	**131 200**	93 070	95 330	**188 400**
	التحويلات القائمة على النقد – النقود	7 756	7 944	**15 700**	7 756	7 944	**15 700**
2	**النشاط 2: تقديم الدعم التقني إلى الوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية**	لا ينطبق**	لا ينطبق	**لا ينطبق**	لا ينطبق	لا ينطبق	**لا ينطبق**
	النشاط 3: توفير منصة للتحويلات القائمة على النقد للجهات الشريكة المتعددة القطاعات والحكومة	لا ينطبق**	لا ينطبق	**لا ينطبق**	لا ينطبق	لا ينطبق	**لا ينطبق**
المجموع		**155 117**	**158 883**	***314 000***	**155 116**	**158 884**	**314 000**

* يمكن إتاحة بيانات مصنَّفة حسب الجنس والعمر عند الطلب؛ وسوف تصنَّف جميع الأعداد الفعلية للمستفيدين حسب الجنس والعمر.

** المؤسسات الوطنية هي المستفيد المباشر من النشاطين 2 و3.

*** لا توجد تداخلات بين الطرائق.

64- وسيقدِّم **البرنامج** مساعدة غذائية إلى السكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية، كما سيقدمها إلى الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء وتعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

65- ويستند تصنيف الأسر حسب حالة الأمن الغذائي لها إلى مؤشر مركَّب يأخذ في الاعتبار مستويات فقر الأسر ودرجات الاستهلاك الغذائي. وسيجري استهداف أسر غير اللاجئين الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد والتي تعيش دون خط الفقر المدقع[23] والتي تتراوح درجات الاستهلاك الغذائي لديها بين ضعيفة وحدية. وترمي هذه الطريقة إلى التعبير عن المحرك الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي، ألا وهو الفقر.

66- وقبل هذا الاستهداف الأسري، سيتم إجراء استهداف جغرافي على أساس انعدام الأمن الغذائي ومستويات الفقر وغيرهما من العوامل المتصلة بالضعف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

67- وستستخدم ثلاث طرائق لتحويل المساعدة الغذائية غير المشروطة: المساعدة العينية، والتحويلات القائمة على النقد باستخدام قسائم القيمة الإلكترونية، والتحويلات القائمة على النقد باستخدام النقود. وستزداد نسبة التحويلات القائمة على النقد من المستوى الحالي البالغ 41 في المائة إلى 65 في المائة. وسوف تشمل هذه الزيادة تنفيذ طريقة تحويل جديدة – هي طريقة التحويلات القائمة على النقد باستخدام النقود – بناءً على توصيات الاستعراض الاستراتيجي واسترشاداً بتحليل أُجري في عام 2012 وتبيّن

[23] يبلغ خط الفقر المدقع حالياً 509 دولارات أمريكية.

منه أن المرأة تؤدي بصورة تقليدية دوراً هاماً في إدارة أغذية الأسرة عن طريق إعداد وجبات الطعام والتأثير في سلوكيات استهلاك الأغذية، بينما يتوقع في أغلب الأحيان من الرجال المساهمة في الدخل. وينطوي ذلك على تأثير كبير على عمليات **البرنامج**، إذ تشير الأدلة إلى أن تقديم المساعدة إلى الرجال يُقلل التوتر داخل الأسرة.[24]

68- وسوف توزَّع القسائم الإلكترونية ضمن التحويلات القائمة على النقد عن طريق نظام شبكي، بقيمة شهرية قدرها 10.3 دولار أمريكي للشخص يمكن تحصيلها في أي متجر من المتاجر التي يتعاقد معها **البرنامج**. وسيُنفذ مكون النقود ضمن التحويلات القائمة على النقد من خلال مؤسسة مالية وطنية. وسوف يواصل **البرنامج** استعراض قيمة التحويلات والبنود المدرجة في سلة الأغذية.

69- وسيواصل **البرنامج** انتقاله من المساعدة العينية إلى التحويلات القائمة على النقد واضعاً في اعتباره الأثر الإيجابي لطريقة التحويل هذه كما يتضح من تقييم الحافظة القطرية رهناً بكفاية التمويل وشروط الجهات المانحة. وقد أُثبت الأثر الاقتصادي الثانوي للتحويلات القائمة على النقد وأشير إليه في دراستين حديثتين **للبرنامج** في عامي 2014 و2016. ويعتمد اختيار الطريقة (تحويلات قائمة على النقد أو مساعدات عينية) على شروط الجهة المانحة وعوامل أخرى. وسوف يُعطي **البرنامج** الأولوية للتحويلات القائمة على النقد، حسب الاقتضاء، في جميع السياقات الحضرية وشبه الحضرية، بناءً على توافر الأسواق وأدائها، وأفضليات المستفيدين. وستُجرَّب طريقة المساعدة القائمة على النقد ويُوسَّع نطاقها بناءً على نجاح التجربة، حسب الاقتضاء ورهناً بكفاية التمويل وشروط الجهات المانحة. وتساعد طرائق التحويلات القائمة على النقد (نقود أو قسائم) على الحد من التوتر داخل الأسرة حيث أنها تحافظ على كرامة المشاركين (إذ يمكنهم سحب النقود أو التوجه إلى المتجر في الوقت الذي يناسبهم). كما أن طرائق التحويلات القائمة على النقد تتيح للمشاركين خيار تحصيل قيمة القسائم أو استخدام النقود. وتُعتبر التحويلات القائمة على النقد الطريقة الأنسب بالنسبة للأسر التي ترأسها نساء، إذ لا يضطر أفرادها للوقوف في الطابور أثناء عمليات التوزيع.

70- وسوف تُنفذ أنشطة للتوعية بالتغذية في قطاع غزة والضفة الغربية. وسوف تشمل إرسال رسائل تغذوية إلى البنات والأولاد، وسوف تستهدف النساء والرجال كليهما بغية تحسين الوعي بالتغذية لدى المستفيدين من مساعدة **البرنامج** وتحسين التنوع الغذائي على المستوى الأسري. وسوف يساعد ذلك على تحقيق الهدف 3 لسياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين عن طريق تمكين النساء والرجال والبنات والأولاد من اتخاذ قرارات أفضل تُحسِّن أمنهم الغذائي وتغذيتهم.

71- ويُعتبر تمكين المرأة من الأمور الحاسمة لتحسين التنوع الغذائي للأسر التي تتلقى المساعدة. والهدف الرئيسي لدورات التوعية بالتغذية، التي تضم الرجال والنساء كليهما ولكنها تركز غالباً على النساء، هو المساهمة في تحسين تغذية الأسرة عن طريق تنويع الأطعمة وتغيير السلوك. وتنتقل المعرفة بأفضل الممارسات التغذوية عن طريق دورات تدريبية منتظمة تُنظَّم للنساء وأزواجهن على حد سواء. وعند اختيار المشاركين، فإن **البرنامج** يُعطي الأولوية لأولئك الذين لديهم درجات استهلاك غذائي وتنوع غذائي ضعيفة. وفي حين أن لدى جميع النساء اللاتي يرأسن أسرهن قسائم إلكترونية خاصة بهن، فإن **البرنامج** أيضاً يمكِّن جميع الرجال الذين صدرت القسائم بأسمائهم بتسمية عضو مناوب من أفراد الأسرة، وهي الزوجة في معظم الأحوال، لتسلم الاستحقاقات الغذائية الخاصة بالأسرة من المتاجر المشاركة. وسيواصل **البرنامج** توسيع دورات التوعية بالتغذية التي ينظِّمها لتشمل متلقي الأغذية العينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

72- وعلى مستوى الأسرة، سيجري تحليل جنساني تشاركي لمساعدة **البرنامج** على بحث الأدوار والمسؤوليات المختلفة للنساء والرجال داخل الأسرة، وإدارة الأغذية فيها، وآثار ذلك على البنات والأولاد. وسوف يستطلع التحليل علاقات السلطة من حيث عمليات صنع القرار، والرقابة على الموارد الغذائية، وحركة أفراد الأسرة، وتقرير المصير، وكذلك إشراك الرجال والأولاد بوصفهم عوامل للتغيير. وسوف يُستخدم هذا التحليل لإثراء تصميم البرامج وتنفيذها.

[24] **البرنامج**. 2012. Implications of cash and voucher transfers on beneficiaries' protection, gender relations and social dynamics: Case study of WFP assistance in the Occupied Palestinian Territory (التأثيرات الناجمة عن تحويلات النقد والقسائم في حماية المستفيدين، والعلاقات بين الجنسين، والديناميات الاجتماعية: دراسة حالة للمساعدة المقدمة من **البرنامج** في الأرض الفلسطينية المحتلة).

73- وتُعتبر المساءلة أمام المستفيدين أولوية لجميع تدخلات **البرنامج**. وتوجد لدى المستفيدين من **البرنامج** عدة قنوات يمكنهم من خلالها تقديم تعقيباتهم: خط هاتفي ساخن للتعقيبات، وصناديق شكاوى متاحة في أماكن التوزيع وفي المتاجر المخصصة للتحويلات القائمة على النقد، وزيارات رصد للأسر بعد التوزيع. وعلاوة على ذلك، يقوم **البرنامج** برصد جميع المتاجر المشاركة لتقييم امتثالها للمبادئ التوجيهية التشغيلية والمالية، وسيكون لديه سند لضمان حُسن الأداء لجميع أصحاب المتاجر المشاركة لتأمين نفسه ضد الخسائر والتدليس والمخالفات الأخرى. وتعتبر آليات المراقبة وإدارة المخاطر هذه أدوات فعالة للتخفيف من خطر الإساءة، وحماية حقوق المستفيدين، ومساءلة **البرنامج** أمامهم.

2-4 التحويلات

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

74- سيُدرج **البرنامج** طرائق تحويلات متعددة أثناء فترة السنوات الخمس التي ستُنفذ فيها الخطة الاستراتيجية القطرية بغرض التوسع تدريجياً في التحويلات القائمة على النقد – النقود وقسائم القيمة – والإنهاء التدريجي للمساعدة العينية. وتُعتبر المواد الغذائية الموزعة من خلال التسليم العيني أو من خلال المتاجر المتعاقد معها عن طريق القسائم مناسبة من حيث الاختيار والتنوع الغذائي. ونتيجة لقيود المانحين، ستُمثِّل التحويلات العينية أكثر قليلاً من نصف المساعدة في السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية القطرية، بينما سيتسع نطاق التحويلات القائمة على النقد في السنوات من الثانية إلى الخامسة.

الجدول 2: الحصص الغذائية *(غرام/شخص/يوم)* وقيمة التحويلات القائمة على النقد *(دولار/شخص/يوم)*، حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط

	الحصيلة الاستراتيجية 1			**الحصيلة الاستراتيجية 2**
	النشاط 1			**النشاطان 2 و3***
نوع المستفيدين	الفلسطينيون غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي	الفلسطينيون غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي	الفلسطينيون غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي	لا ينطبق
الطريقة	التحويلات القائمة على النقد – النقود	التحويلات القائمة على النقد – القسائم الإلكترونية	الأغذية	لا ينطبق
الحبوب	-	-	300	
البقول	-	-	25	
الزيت	-	-	15	
الملح	-	-	5	
مجموع السعرات الحرارية في اليوم	لا ينطبق	لا ينطبق	1 271	
نسبة السعرات الحرارية من البروتين	لا ينطبق	لا ينطبق	12.7	
النقد *(دولار/شخص/يوم)*	0.666	0.343	-	
عدد أيام التغذية	360	360	360	

* المؤسسات الوطنية هي المستفيد المباشر من النشاطين 2 و3.

الجدول 3: مجموع المتطلبات من الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وقيمتها		
نوع الأغذية/التحويلات القائمة على النقد	**المجموع *(طن متري)***	**المجموع *(دولار أمريكي)***
الحبوب	65 524	22 263 548
البقول	5 460	5 897 124
الزيت والدهون	3 276	3 767 607
الأغذية الممزوجة والمخلوطة	-	-
الأغذية الأخرى	1 092	309 733
المجموع *(الأغذية)*	**75 352**	**32 238 012**
التحويلات القائمة على النقد	-	128 076 264
المجموع *(الأغذية والتحويلات القائمة على النقد)*	**75 352**	**160 314 276**

تعزيز القدرات، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

75- ستهدف الخطة الاستراتيجية القطرية إلى تعزيز الرقابة الوطنية على قطاع الأمن الغذائي. وسيتحقق ذلك عن طريق دعم إنشاء مجلس وطني للأمن الغذائي يضم ممثلين عن جميع السلطات الوطنية المعنية. وسيقدَّم الدعم من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية في شكل مساعدة تقنية ومالية في مجال الاستهداف وإجراء التقديرات، والتقييمات، والرصد. وتماشياً مع الاستعراض الاستراتيجي الوطني، سيجري بحث إمكانية إنشاء مجلس للأمن الغذائي مع الوزارات الحكومية وسيجري تقديم دعم تقني في هذا الصدد. وسوف تُبذل جهود لتعزيز الصلات داخل المنطقة لرصد الأمن الغذائي؛ وجمع البيانات وتحليلها من أجل برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان؛ والاستهداف، مع إيلاء اعتبار خاص للمساواة بين الجنسين.

3-4 سلسلة الإمداد

76- ستصل الأغذية المشتراة دولياً إلى مينائي أشدود وحيفا. ونظراً للقيود المتصلة بالحصار، ستعاد تعبئة الحاويات المتجهة إلى قطاع غزة وستحمَّل البضائع على منصات نقالة قبل دخولها قطاع غزة من خلال معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم). وسيُخزَّن جزء من الأغذية مسبقاً في مستودعات يتعاقد معها **البرنامج** في أشدود (إسرائيل) وقطاع غزة. وستُسلَّم بعض الأغذية، خاصة المشتريات المحلية، مباشرة إلى مستودعات الشركاء المتعاونين في قطاع غزة. وسيعبر ما يصل إلى 70 في المائة من البضائع الموجهة إلى الضفة الغربية من خلال مرافق التخزين الوسيطة التابعة **للبرنامج** في بير زيت، بينما ستُسلَّم نسبة 30 في المائة مباشرة إلى مستودعات الشركاء المتعاونين في جميع أنحاء الضفة الغربية. وسوف تخضع جميع تحركات الأغذية لموافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية.

77- وسوف يُنفذ **البرنامج** طريقتي الأغذية العينية والتحويلات القائمة على النقد كلتيهما. وستقدَّم الأغذية إلى الأسر المستهدفة في المناطق الريفية البعيدة عن المراكز السكانية التي لا توجد فيها شبكات كهرباء أو وصْلات إنترنت مناسبة. وسوف تفي هذه الأغذية بالعادات الغذائية للأسر المستهدفة – مثل عادة إعداد الخبز في المنزل. أما طريقة التحويلات القائمة على النقد، فإن الأسر المستهدفة توجد في مناطق حضرية وشبه حضرية لديها وصْلات إنترنت جيدة وأسواق عاملة. ولا تمتلك هذه الأسر موارد تمكنها من إعداد الخبز في المنزل، ولذلك تناسب التحويلات القائمة على النقد سياقاتها وعاداتها الغذائية. وسوف يقوم **البرنامج** أيضاً بتجريب التحويلات القائمة على النقد غير المشروطة وغير المقيَّدة عن طريق توفير نقود مباشرة من خلال مؤسسات مالية محلية. وتستخدِم طريقة التحويلات القائمة على النقد الحالية السوق المحلية كنظام للتسليم، حيث يزوَّد كل مستفيد ببطاقة مغناطيسية مدفوعة مقدما. ويمكن تحصيل القيمة من خلال المتاجر المتعاقد معها محليا؛ ويُنتَج ويُجهَّز 95 في المائة من السلع المسموح بها محليا. وتتولى الحكومة والسلطات المحلية تنظيم ورصد جودة وسلامة الأغذية المقدَّمة من خلال التحويلات القائمة على النقد.

78- ويدير **البرنامج** التحويلات القائمة على النقد من خلال منصة شبكية تسمح برصد آليات التحصيل من جانب كل مشارك. ويتيح ذلك **للبرنامج** إدارة مخاطر التدليس والتبديد وضمان امتثال النشاط للمبادئ التوجيهية والقواعد واللوائح التشغيلية.

79- ويقدِّم **البرنامج** خدمات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية لتمكينها من مساعدة السكان المتضررين عن طريق تزويدهم بالأغذية والمياه ومرافق الصرف الصحي ومواد النظافة الصحية والتعليم.

80- ويتعاقد **البرنامج** مع شركة خدمات مالية – هي شركة تابعة لبنك فلسطين – لتشغيل منصة القسائم الإلكترونية. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة النقدية المباشرة في المستقبل، سيتعاقد المكتب القطري مع مؤسسة مالية وطنية.

4-4 قدرات المكتب القطري وملامحه

81- سيحتاج **البرنامج** إلى تكييف هيكل موظفيه بما يتفق مع الحصائل الاستراتيجية. ويتطلب التحول الاستراتيجي نحو استهداف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد – سواء القسائم أو النقود المباشرة – وتعزيز قدرات الوزارة الوطنية مجموعات من مهارات الموظفين تركز على البرمجة والمالية. وفي حين أن هذه المجموعات من المهارات متاحة بالفعل لدى **البرنامج**، سيلزم استعراض هيكل التوظيف الحالي لضمان إمكانية إيلاء عناية كافية لطرائق التحويل المحددة في الاستراتيجية. وسوف تشمل الكفاءات التقنية المطلوبة تعميم المنظور الجنساني في البرمجة والعمليات و**البرنامج** من أجل تحقيق الحصائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الأمن الغذائي والتغذوي. ولا بد لهيكل التوظيف أن يُعبِّر عن الاستهداف الأضيق للمستفيدين كي يظل **البرنامج** قادراً على المنافسة من حيث كفاءة التكاليف والقيمة مقابل المال.

5-4 الشراكات

82- سيواصل **البرنامج** العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية في توفير المساعدة الغذائية، والتخطيط الاستراتيجي، وتنمية القدرات. ويقدم **البرنامج** الدعم التقني إلى وزارة التنمية الاجتماعية في مجال إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وإدارتها، ويكمِّل الدعم المقدَّم من الحكومة عن طريق المساعدة الغذائية للأسر المحددة. وينسق **البرنامج** مع وزارة التنمية الاجتماعية في التخطيط الشامل، والمسائل الاستراتيجية والاستهداف، كما ينسق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديرات الأمن الغذائي.

83- وسوف يواصل **البرنامج** إشراك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في تقديم المساعدة الغذائية وتنفيذ مشروعات التوعية بالتغذية، والقطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة وتعزيز المنتجات المحلية. وسينسق **البرنامج** مع قطاع الأمن الغذائي في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي، ومع وكالات الأمم المتحدة في المسائل المشتركة بين المجموعات، والتخطيط الاحترازي والاستعداد للطوارئ.

84- ويتجاوز **البرنامج** الشراكات التقليدية عن طريق دعم وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا، والمنظمات غير الحكومية الدولية في تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين من خلال منصته للقسائم الإلكترونية. ومنذ عام 2014، يدعم **البرنامج** العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في الوصول إلى السكان المتضررين باستخدام بطاقة واحدة مخصصة لمختلف أنواع المساعدة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم. وسوف يسعى **البرنامج** إلى تكوين شراكات مع الكيانات المختصة الملتزمة بالمساواة بين الجنسين.

5- إدارة الأداء والتقييم

1-5 ترتيبات الرصد والتقييم

85- سيضع **البرنامج** خطة للرصد والتقييم تراعي الجوانب الجنسانية، مع التركيز بوضوح على عمليات رصد الحصائل التي تقيس تأثير المساعدة الغذائية المقدَّمة من **البرنامج** على الأسر المستهدفة. ومن خلال التقارير المرحلية الشهرية المقدَّمة من الشركاء المتعاونين والتي يستعرضها **البرنامج** ويتثبت منها، ستقاس مؤشرات النواتج لرصد التقدم المحرز وما يتحقق من إنجازات. وسيتم تحميل التوزيع الإجمالي للمستفيدين وجميع البيانات المتصلة بالنواتج في قاعدة بيانات الرصد والتقييم التابعة **للبرنامج**، وسيصب ذلك في أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت). وسيتم إجراء رصد للعمليات في نقاط التوزيع والمتاجر في الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين وسيرتبط ذلك بهيكل الرصد الحالي في **البرنامج**. وسوف يستخدم الراصدون تطبيقاً لجمع البيانات باستخدام الهواتف النقالة، وستُخزَّن المعلومات في قاعدة بيانات مركزية.

86- وسيتم إجراء رصد بعد التوزيع شهرياً على المستوى الأسري؛ وأدرجت موارد كافية في الميزانية لهذا الغرض. وسوف تستخدم بيانات خط الأساس، التي ستتوفر بعد الانتهاء من عمليات الاستهداف في الضفة الغربية وقطاع غزة، كأساس لرصد الحصائل. وسوف تثري الاستنتاجات الاستعراضات الدورية التي سيجريها **البرنامج** والشركاء المتعاونون لتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، ليتسنى إجراء التعديلات اللازمة. وسيجري الإبلاغ عن النتائج كل ثلاثة أشهر باستخدام تطبيقات برمجيات التصور، مثل تطبيق Tableau، وبرنامج Adobe Illustrator. ويصب نظام الرصد والتقييم التابع للمكتب القطري في عمليات رصد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودورة البرامج الإنسانية.

87- ومن المزمع أن يجري مكتب التقييم في **البرنامج** استعراضاً في منتصف المدة بعد سنتين من بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، كما سيتم إجراء تقييم مستقل للحافظة القطرية في عام 2021 – أي في السنة الرابعة من فترة السنوات الخمس التي تستغرقها الخطة الاستراتيجية القطرية – لتوفير المعلومات لدورة برامج الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة، بما يتماشى مع سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية وسياسة التقييم (2016-2021). واستجابة لطلب أصحاب المصلحة والأدلة الصادرة عنهم واحتياجات التعلم، من المزمع إجراء تقييمين لامركزيين لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سيُغطيان أنشطة التحويلات النقدية غير المقيَّدة والتوعية بالتغذية وسيتم إجراؤهما في عام 2019. ورصدت في الميزانية موارد مناسبة لهذا الغرض.

88- وتبعاً للتوصية الواردة في تقييم الحافظة القطرية، سوف يعمل **البرنامج** مع وزارة التنمية الاجتماعية في رصد مؤشرات سُبل كسب العيش كجزء من عملية إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي.

2-5 إدارة المخاطر

89- سيرصد **البرنامج** المخاطر السياقية، مثل الكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي، والتقلبات الاقتصادية، بغرض التخطيط لاتخاذ تدابير تخفيفية تناسب مستوى المخاطر.

المخاطر السياقية

90- فيما يلي المخاطر السياقية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على الخطة الاستراتيجية القطرية:

- *تصاعد الأعمال العدائية أو النزاع المسلح في قطاع غزة*. سيؤدي اندلاع نزاع مسلح عنيف في قطاع غزة بين إسرائيل والسلطات الفعلية في قطاع غزة إلى تعريض قدرة **البرنامج** على دعم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد للخطر، وسوف يؤدي إلى تحول في الموارد نحو الاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين. ومن شأن ذلك أن ينطوي على آثار على أمن موظفي **البرنامج** وشركائه المتعاونين، وسيُعرقل عمليات الوصول إلى المواقع. وسيجري التخفيف من هذه المخاطر من خلال خطط احترازية يدعم من خلالها **البرنامج** المستفيدين المتضررين في ملاجئ ومن خلال عمليات طوارئ مشتركة بين الوكالات. وتوفِّر طريقة التحويلات القائمة على النقد، بما فيها شبكة متاجر **البرنامج**، مرونة في تقديم المساعدة لدعم السكان المتضررين.

- *الكوارث الطبيعية الكبيرة المفاجئة*. تتأثر المناطق ألف وباء وجيم في الضفة الغربية بكوارث طبيعية، بما فيها الفيضانات الموسمية والزلازل. وتؤثر هذه الكوارث على سُبل عيش السكان المتضررين وعلى إمكانية الوصول إليهم. وسيجري التخفيف من هذا الخطر من خلال التخطيط الاحترازي، بما في ذلك التنسيق مع الدفاع المدني في دولة فلسطين واستخدام مراكز العمليات المنشأة.

- *قيود المانحين*. لا يزال هناك خطر يتمثل في أن تؤثر قيود المانحين على تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية من حيث النطاق وطرائق التحويلات. وبالنظر إلى أن الاعتماد على جهة مانحة وحيدة يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة **البرنامج** على تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية تنفيذاً كاملا، فستتواصل الجهود لتنويع قاعدة المانحين. وسوف تؤخذ في الاعتبار القيود على النطاق الجغرافي، والمساعدة المتاحة واختيار الشريك المتعاون، عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية طوال فترة السنوات الخمس. وخلال السنة الأولى (2018)، وبالنظر إلى قيود المانحين، ستستأثر طريقة المساعدة العينية بأكثر من نصف المساعدة المقدَّمة من **البرنامج**. وقد سُجِّل تراجع في تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية في دولة فلسطين.

المخاطر البرامجية

91- فيما يلي المخاطر البرامجية الرئيسية التي يمكن أن يكون لها آثار على الخطة الاستراتيجية القطرية:

- *عدم القدرة على إثبات النتائج. يمكن*، نتيجة لتضييق استهداف المستفيدين، أن يكون الافتقار إلى التمويل الكافي في المدى البعيد تأثير على مساعدة **البرنامج** للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ولن تعالج الأسباب الأساسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة – الاحتلال والافتقار إلى الفرص الاقتصادية – من خلال تدخلات **البرنامج**. وسيجري التخفيف من هذا الخطر عن طريق التشديد على الطابع الشامل للتدخلات الإنسانية في؛ وربط الأمن الغذائي بجهود سلطات دولة فلسطين والشركاء الوطنيين والدوليين لمعالجة الفجوات في سُبل كسب العيش، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، وفرص العمل. وتشكِّل جوانب انعدام المساواة الهيكلية والمعايير والممارسات الاجتماعية - الثقافية التمييزية خطراً أمام نجاح التنفيذ. ويمكن التخفيف من ذلك عن طريق البرمجة الرامية إلى إحداث تحول جنساني، وتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، وتكوين شراكات مع الكيانات الملتزمة بالمساواة بين الجنسين. وسوف يعمل **البرنامج** مع الشركاء المتعاونين في مجالات تلاقي العمل الإنساني والإنمائي من أجل تعظيم الأثر وربط تدخلات الأمن الغذائي الإنساني بالجهود الأطول أجلاً التي تبذلها السلطات الفلسطينية.

- *المنافسة بين المستفيدين*. سيؤدي تحول التركيز نحو المستفيدين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى ازدياد التدقيق في معايير الاستهداف، حيث سيتوقف تقديم المساعدة لبعض المستفيدين الذين كانت تغطيهم من قبل شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية التي يساهم فيها **البرنامج**. ومن شأن عدم استهداف المستفيدين المناسبين أن يؤدي إلى انعدام الأثر وإلى خسائر تمس السمعة. وسيجري التخفيف من هذا الخطر عن طريق العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية وقطاع الأمن الغذائي لضمان سلامة معايير الأهلية وإبلاغ جميع المجتمعات المحلية المتضررة بها. وسوف تستخدم لهذا الغرض آلية تلقي تعقيبات المستفيدين لدى **البرنامج**.

المخاطر المؤسسية

92- فيما يلي المخاطر المؤسسية الرئيسية التي يمكن أن تكون لها آثار على الخطة الاستراتيجية القطرية:

- *تبديد الموارد*. تنطوي زيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد، بما فيها المساعدة النقدية المباشرة، على مخاطر تتعلق بتبديد الأموال. وينطوي استخدام متاجر صغيرة لتقديم القسائم على خطر التواطؤ، ويمكن للتحويلات النقدية المباشرة التي يسحبها المستفيدون من أجهزة الصرف الآلي أن تزيد من الأخطاء. وسيجري التخفيف من خطر التبديد من خلال آليات رقابة مشدَّدة تشمل التحقق الآني من تحصيل قيمة القسائم الإلكترونية في المتاجر وفي أجهزة الصرف الآلي؛ والرصد المنتظم؛ وإصدار سندات حسن الأداء لتجار التجزئة المشاركين؛ واستخدام آلية تلقي تعقيبات المستفيدين.

6- الموارد اللازمة لتحقيق النتائج

1-6 ميزانية الحافظة القطرية[25]

93- تعتمد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية على ميزانية قدرها 241.4 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات. ويبين الجدول 4 ميزانية كل حصيلة استراتيجية.

الجدول 4: متطلبات الميزانية السنوية الإرشادية للخطة الاستراتيجية القطرية *(دولار أمريكي)*

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
	2018	2019	2020	2021	2022	
الحصيلة الاستراتيجية 1	44 198 115	47 822 866	48 585 686	48 544 837	48 466 132	**237 617 635**
الحصيلة الاستراتيجية 2	791 281	797 919	826 218	617 335	767 627	**3 800 380**
المجموع	**44 989 395**	**48 620 784**	**49 411 904**	**49 162 172**	**49 233 760**	**241 418 015**

2-6 آفاق تدبير الموارد

94- استفادت دولة فلسطين تقليدياً من التدفقات الكبيرة من المعونة الدولية وتحتل بانتظام مكانة بارزة بين أكبر 20 جهة متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وخلال الفترة من 2000 إلى 2009، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنحو 500 في المائة ووصلت إلى مستوى الذروة الذي بلغ 3 مليارات دولار أمريكي تقريباً في عام 2009، وهو يقابل زهاء نصف الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين. ومع ذلك، تراجعت مستويات المعونة منذ عام 2013، وهبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات في عام 2015. وعلى الرغم من الانخفاض العام في المعونة، لا تزال دولة فلسطين واحدة من أكبر الجهات المتلقية للمعونة الأجنبية في العالم من حيث نصيب الفرد (580 دولاراً أمريكيا)، وأصبحت السلطة الفلسطينية تعتمد بشكل متزايد على المساعدة المقدمة من المانحين لتمويل عملياتها الأساسية.

95- وتشكِّل المساعدة الإنسانية مكوناً أساسياً من مكونات المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ تستأثر بنسبة تتراوح بين 20 و40 في المائة من تدفقات المعونة. وخلال السنوات العشر الأخيرة، سُجلت تقلبات في أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث لوحظ بلوغها نقاط ذروة خلال فترات النزاع في قطاع غزة في الأعوام 2008، و2009، و2012، و2014. وتراجعت بنسبة تراوحت بين 25 و50 في المائة في السنوات التالية للنزاع.

96- وتشهد دولة فلسطين تراجعاً في تمويل العمليات الإنسانية. فخلال الفترة من 2009 إلى 2015، قابل تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، وهي نداء إنساني مشترك بين الوكالات، متوسط نسبته 63 في المائة من المتطلبات السنوية. وفي عام 2016، تقلصت هذه التغطية إلى أقل من 50 في المائة – وهو انخفاض في التمويل بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2015. وكان لذلك أثر سلبي، ولكنه محدود نسبيا، على مستويات تمويل **البرنامج**، التي انخفضت بنسبة بلغت 13 في المائة مقارنة بعام 2015.

97- وتشمل العوامل التي تفسِّر ذلك تخفيض ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى الجهات الشريكة الحكومية، وتحويل أولويات الموارد نحو أزمات إقليمية أخرى، وازدياد تفتت الموارد بسبب تنامي المنافسة في مجتمع العمل الإنساني الآخذ في الاتساع. ومع ذلك، ظل **البرنامج** قادراً على المنافسة، معتمداً على قاعدة كبيرة من الجهات المانحة التي يتعاون معها منذ عهد بعيد، ومحتلاً مكانة بارزة بين أكبر الجهات المتلقية لأموال العمل الإنساني. وسيعمل **البرنامج** على توسيع قاعدة الجهات المانحة للحد من مخاطر الاعتماد على أكبر جهة مانحة لدية.

98- وتستند توقعات تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية – 48 مليون دولار أمريكي سنوياً – إلى الدعم الطويل الأجل المقدم من الجهات المانحة التقليدية. وهو يقابل المتوسط السنوي للتمويل الوارد في الفترة 2014-2016، باستثناء المخصصات الموجَّهة للاستجابة للنزاع في قطاع غزة في عام 2014. وهذا المستوى المتوقع من التمويل سوف يمكِّن **البرنامج** من استهداف وتغطية

[25] سيجري الوفاء بالتزام **البرنامج** بتخصيص 15 في المائة من مجموع أموال المشروعات لأنشطة المساواة بين الجنسين.

جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد والأسر التي ترأسها نساء وتعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك مجتمعات البدو والرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية.

3-6 استراتيجية تعبئة الموارد

99- سيتطلب تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية القطرية دعماً مالياً مستمراً لضمان عدم توقف العمل المطلوب لتحقيق الحصائل الاستراتيجية.

100- وسيواصل **البرنامج**، تحقيقاً لهذه الغاية، وفي مسعى للتخفيف من أثر التخفيضات غير المتوقعة في تمويل العمل الإنساني من شركائه التقليديين الذين يعمل معهم منذ أمد بعيد، بذل جهوده لتوسيع قاعدة مانحيه، بما يشمل الاستفادة من تدفقات التمويل الإنمائي الحكومي في إطار ركيزة الصمود المحددة في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، ومواصلة جهوده الناجحة لدعوة الجهات المانحة الناشئة والشركاء من القطاع الخاص – بصفة رئيسية وليس على سبيل الحصر، في الشرق الأوسط. وفي حال نقص التمويل، سينظر **البرنامج** في تكييف استجابته عن طريق استخدام طريقة تقديم المساعدة الأكثر فعالية من حيث التكاليف، أو إعطاء الأولوية للأشخاص الأشد ضعفاً بين المجموعات المستهدفة – السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد والبدو – للحصول على مساعدة غذائية. وفي حال تجاوز التمويل المستويات المتوقعة، ستكون لدى **البرنامج** الإمكانات التشغيلية لتلبية طلب الحكومة وتقديم المساعدة إلى جميع الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

الملحق الأول

الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2018-2022)

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان في القضاء على الجوع

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية

النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسُّن التنوع الغذائي للسكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد– ولا سيما في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية – بحلول عام 2022	المواءمة مع فئات الحصائل :استمرار/تحسين حصول الأسر والأفراد على الغذاء الكافي مجالات التركيز: الاستجابة للأزمات	مراعية للتغذية

الافتراضات:

بقاء البيئتين السياسية والأمنية مستقرتين نسبيا.
يستخدم المستفيدون النقد المدخر من المساعدة المقدمة في صورة أغذية/قسائم في شراء مواد غذائية مغذية تكميلية أخرى لاستكمال أطعمتهم.

مؤشرات الحصائل

مؤشر استراتيجيات التصدي المعتمد على الاستهلاك (متوسط)

درجة الاستهلاك الغذائي

درجة الاستهلاك الغذائي – التغذية

الأنشطة والنواتج

1: تقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة – بما في ذلك من خلال طرائق التحويلات القائمة على النقد والأغذية العينية – والمعلومات التغذوية إلى الأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (تحويلات الموارد غير المشروطة لدعم الحصول على الأغذية)

حصول السكان غير اللاجئين الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على أغذية متنوعة ومغذية لتحسين تنوعهم الغذائي. (ألف: تحويل الموارد)

حصول السكان المستهدفين – الرجال والنساء والأولاد والبنات – على معلومات لزيادة وعيهم بالتغذية. (هاء: القيام بأنشطة التوعية والتعليم)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الحصيلة الاستراتيجية 2: تمتع مؤسسات دولة فلسطين بقدرات ونظم محسنة لتحديد السكان الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم بحلول عام 2022

فئات الحصائل:

تعزيز قدرات مؤسسات ونظم القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المستجيبون المحليون، على تحديد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن الضعف التغذوي واستهدافهم ومساعدتهم

مجالات التركيز: بناء القدرة على الصمود

الافتراضات:

مشاركة المؤسسات الوطنية ورغبتها في العمل.
رغبة المؤسسات الوطنية في تخصيص موظفين تقنيين للمشاركة بصورة نشطة.

مؤشرات الحصائل

سجل القدرة على القضاء على الجوع

الأنشطة والنواتج

2: تقديم الدعم التقني إلى الوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية (أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية)

استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسُّن قدرات نُظم الرصد الوطنية على الرصد والتحليل وبناء الأدلة بشأن انعدام الأمن الغذائي والفقر (هدف التنمية المستدامة 1) (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

استفادة السكان الفقراء الذين يعاونون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسُّن القدرة المؤسسية على إصلاح وتنفيذ شبكة أمان اجتماعي وطنية تحمي دخل الفقراء والضعفاء وأصولهم (هدف التنمية المستدامة 1، الغاية 1-3) (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

3: توفير منصة للتحويلات القائمة على النقد للجهات الشريكة المتعددة القطاعات والحكومة (أنشطة توفير الخدمات والمنصات)

استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من تحسُّن منصة التحويلات القائمة على النقد والحماية الاجتماعية، التي يجري توفيرها للشركاء من أجل الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي (حاء: تقديم الخدمات والمنصات العامة)

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان في القضاء على الجوع

جيم 1: يستطيع السكان المتضررون مساءلة البرنامج وشركائه عن تلبية احتياجاتهم الغذائية بطريقة تراعي آراءهم وأفضلياتهم

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 1-1: نسبة الأشخاص المستفيدين من المساعدة الذين يتلقون معلومات عن البرنامج (من هم الأشخاص المدرجون فيه، وما سيحصلون عليه، وما هي مدة المساعدة)

جيم 2-1: نسبة أنشطة المشروعات التي يتم بشأنها توثيق تعقيبات المستفيدين وتحليلها ودمجها في تحسينات البرامج

جيم 2: يستطيع السكان المتضررون الاستفادة من برامج البرنامج بطريقة تضمن وتعزز سلامتهم وكرامتهم ونزاهتهم

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 1-2: نسبة الأشخاص المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على المساعدة دون التعرّض لتحديات تتعلق بالحماية

جيم 3: تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين السكان المستفيدين من مساعدة البرنامج

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 3-1: نسبة الأسر التي تُتخذ فيها القرارات بشأن استخدام الأغذية/النقد/القسائم من قِبل المرأة، أو الرجل، أو كليهما معا، حسب طريقة التحويل

جيم 3-2: نسبة النساء الأعضاء في كيانات صنع القرار بشأن المساعدة الغذائية – لجان، ومجالس، وأفرقة، وغير ذلك

جيم 3-3: نوع التحويل (أغذية، نقود، قسائم، أو لا تعويض) الذي يحصل عليه المشاركون في أنشطة **البرنامج**، حسب الجنس ونوع النشاط

جيم 4: تستفيد المجتمعات المحلية المستهدفة من برامج البرنامج بطريقة لا تضر بالبيئة

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 4-1: نسبة الأنشطة التي فُحِصت المخاطر البيئية بالنسبة لها، وحُددِّت إجراءات التخفيف حسب الاقتضاء

الملحق الثاني

التوزيع الإرشادي للتكاليف، حسب الحصيلة الاستراتيجية *(دولار أمريكي)*			
	النتيجة الاستراتيجية 1، وغاية التنمية المستدامة 1-2	**النتيجة الاستراتيجية 5، وغاية التنمية المستدامة 9-17**	**المجموع**
الحصائل الاستراتيجية للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 1**	**الحصيلة الاستراتيجية 2**	
التحويل	191 762 694	2 485 270	**194 247 964**
التنفيذ	16 046 820	839 136	**16 885 956**
تكاليف الدعم المباشرة المعدَّلة	14 263 042	227 351	**14 490 393**
المجموع الفرعي	**222 072 556**	**3 551 757**	**225 624 313**
تكاليف الدعم غير المباشرة (7 في المائة)	15 545 079	248 623	**15 793 702**
المجموع	**237 617 635**	**3 800 380**	**241 418 015**